annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

القطاع الخاص في موريتانيا

دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة

أحمد والد ولد محمد ولد أعبيد الله - خبير اقتصادي
محمد أحمد المحبوبي - استشاري وخبير في مجال التنمية

شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام 2000

ص.ب: 4792 / 14 - المزرعة: 5110 - 2070 - بيروت لبنان
هاتف: 00961319366 - فاكس: 009611815636

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بدعم من

People Change the World Diakonia
Development and Peace CARITAS CANADA
NORWEGIAN PEOPLE'S AID
Brot für die Welt

مقدمة عامة

تشكل ترقية الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية خياراً استراتيجياً لموريتانيا لما لها من أهمية قصوى في تحقيق توجهاتها التنموية المعلن عنها في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة بين 2016 - 2030 والمتناغمة مع أهداف التنمية المستدامة ODD، وكذلك في خطة الإقلاع الاقتصادي للفترة بين 2020 - 2023 لتجاوز تداعيات جائحة كورونا والنهوض بالاقتصاد الموريتاني، حيث تعوّل هذه الاستراتيجية والبرامج على مشاركة فعالة للقطاع الخاص لاستغلال وتثمين المصادر الطبيعية الهامة والمتنوعة (الغاز، خامات الحديد، الثروة السمكية، الذهب، الثروة الحيوانية، النحاس) ولتنويع قاعدة الاقتصاد الموريتاني، ما سيساهم في محاربة الفقر وخلق مزيد من فرص العمل.

إن الالتزام بقواعد وشروط المؤسسات المالية الدولية قد يساهم في تدفق تمويلات معتبرة واستثمارات أجنبية خاصة هامة. غير أن هذا التوجه يكرس مدى التبعية الاقتصادية والمالية والاستمرار في نهج تنموي لم يعط نتائج ملموسة طيلة العقود الماضية، بل كرس الاعتماد الدائم على العوامل الخارجية أكثر من المقدرات المحلية.

لقد اعتمدت موريتانيا استراتيجية للنهوض بالقطاع الخاص في أفق 2025 تجمع بين تذليل العقبات التي تحد من فعاليته مع خلق بيئة مواتية لممارسة الأعمال لتحفيزه واستقطابه. حيث أدخلت موريتانيا العديد من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية (مجلس أعلى للاستثمار فبراير 2020، قانون للشراكة بين القطاع العام والخاص عام 2017 تم تعديله وتطويره عام 2021، وقانون الاستثمار عام 2012 والمنطقة الاقتصادية الحرة بنواذيبو عام 2013 وتعديل القانون التجاري...)، بالإضافة إلى تأسيس إطار تنظيمي لتسهيل ممارسة الأعمال في مجال إنشاء المقاولات (شباك موحد في نواكشوط ونواذيبو) مع المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار سواء كانت متعددة الأطراف أم ثنائية (اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات وكذلك اتفاقيات منع الازدواج الضريبي).

وبالرغم من كل ذلك لا تزال ثمة جملة من المعوقات والتحديات التي تقف في وجه استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وجدواها ومساهمتها الفعالة في التنمية المستدامة، من أبرزها صعوبة الولوج إلى مصادر تمويل وضعف مستويات التكوين الفني والمهني وغياب الحكامة وضعف مستوى تكوين وتنظيم القطاع الخاص المحلي، ما يعيق ضبط أنشطة الشركات وما قد يترتب على ذلك من آثار إنسانية (حوادث الشغل) واجتماعية (الطرد الجماعي) وبيئية خطيرة (تلوث مياه الشرب والبيئة البحرية). من هنا تبرز إشكالية مدى القدرة على التوفيق بين الربحية والتنمية المستدامة من خلال مدى التزام الشركات الخاصة المحلية والأجنبية بمبادئ حقوق الإنسان والمعايير البيئية المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المحلية والمصادق عليها في إطار اتفاقيات دولية متعددة الأطراف.

علما أن معظم الاستثمارات وتحديداً الأجنبية في موريتانيا تمركزت أساساً في القطاعات الاستخراجية والمتعلقة بخامات الحديد والذهب والنحاس والنفط، حيث استطاعت غالبية هذه الشركات الأجنبية إبرام اتفاقيات ونسج علاقات قوية لتمكينها وتعظيم استغلالها ولحمايتها كذلك من المساءلة.
لقد أثارت تلك الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية الخاصة سواء في مجال الصيد البحري أو المعادن أو الزراعة، إشكالات تتعلق بضعف العوائد المالية المترتبة عليها من جهة، وبعدم القدرة على مراقبة كل أنشطة هذه المجموعات القوية من جهة أخرى ما يعزز من ضرورة تفعيل دور المساءلة.

وتأتي هذه المطالب في سياق تبلور وعي جماعي بقيادة عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الدفاع عن البيئة وحقوق الإنسان والحكامة، حيث تطرح بقوة وباستمرار ضعف استفادة المجتمع من الثروات مقارنة مع ما قد يترتب على أنشطة هذه الشركات الخاصة من الآثار الجانبية الناجمة عن تكثيف أنشطتها في موريتانيا. كما تطالب بعض هذه المنظمات النشطة وزار ة البيئة والتنمية المستدامة التي استحدثت في موريتانيا تماشياً مع التوجهات الدولية في مجال التنمية المستدامة بمزيد من الصرامة في تطبيق مدونة البيئة واحترام الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بهذا الخصوص.
إن النهوض بالقطاع الخاص في موريتانيا سيبقى رهين التحول من الممارسة التجارية التقليدية وغير المنظمة

إلى مرحلة المأسسة والتنظيم وتعميق فكر وثقافة الريادة في مجال الأعمال، ما سيضمن ويؤهل القطاع الخاص للاندماج بشكل فعلي في الاقتصاد الوطني ويتقلص دور القطاع غير المصنف الذي يحتل مساحة كبيرة في موريتانيا.

إن التوفيق بين البعدين العام والخاص ومدى قوة الترابط بين المصالح العامة والخاصة والدور المحوري للقطاع الخاص في استراتيجية التنمية وأهداف الرفاه والعدالة الاجتماعية واحترام المنظومة البيئية هو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه من خلال رسم ضوابط جديدة لمساءلة القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتنسجم مع مواكبة توسيع وتفعيل دائرة مشاركته أملاً في تجاوز النظرة التقليدية التي جعلت مجمل أنشطته محصورة في دائرة الربحية الضيقة، حتى وإن كانت على حساب الجوانب الاجتماعية والإنسانية والبيئية إلى نظرة عامة وشمولية وجامعة لكل أبعاد التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب تعميق الإصلاحات الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص.

وتأتي دراسة قطاع الصيد البحري كنموذج لما قد يترتب على حسن تسييره وعقلنة موارده من آثار اقتصادية هامة تضمن المحافظة على الموارد السمكية المتنوعة وتساهم في دمج القطاع أكثر في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قدرته على استقطاب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية بالإضافة إلى تسيير الأخطار البيئية (هدف التنمية المستدامة رقم 14) والعمل على المحافظة على التنوع البيئي البحري والشاطئي والحد من أخطار الكوارث.

وقد تتضح أهمية ترقية القطاع في دوره المحوري لصالح الفقراء والأمن الغذائي والتركيز على الشعب ذي المقدرات الكبيرة في التشغيل والمردودية (هدف التنمية المستدامة رقم 8). حيث تشير دراسات البنك الدولي المتعلقة بتقييم الموارد الطبيعية أن حجم القطاع يتجاوز 10 مليارات دولار[1].

إن دراسة علمية وموضوعية لهذا الموضوع تتطلب تحليلاً وتشخيصاً للتحديات التنموية مع تعميق البحث المتعلق بواقع قطاع الأعمال الموريتاني للوقوف على كل تلك التحديات والمعوقات التي تتطلب حلولاً سريعة لتجاوز كل تلك الاختلالات التي كانت ولاتزال تشل فعالية القطاع الخاص منذ نشأته مع اتباع موريتانيا للنهج الليبرالي منذ مطلع الثمانينيات مع سياسات الإصلاح الهيكلي وما ترمز إليه من حرية اقتصادية تضمن التنافس والتشجيع للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.
إن إعداد هذه الدراسة، تطلّب اعتماد منهج جامع بين التحليل الوصفي ودراسة حالة معينة كنموذج يعزز الطرح النظري لواقع وآفاق قطاع الأعمال في موريتانيا.

لقد اعتمدت الدراسة على مختلف الوثائق ذات الصلة بالموضوع والتي تم إعدادها من طرف القطاعات الحكومية المختصة أو تلك التي تم إعدادها من طرف مؤسسات مالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية أو مكاتب خبرة دولية... إلخ.
لقد واجهت هذه الدراسة جملة من المعوقات من أبرزها انعدام الإحصائيات المتعلقة بتطور الشركات وحجمها وفرص العمل المترتبة على نشاطها، وهو ما أشارت إليه الدراسة الأخيرة التي نشرها البنك الدولي في مايو 2019 بخصوص الوضعية الاقتصادية في موريتانيا والمناخ العام للأعمال، بالإضافة إلى عدم تجاوب بعض القائمين على جهات رسمية من توفير المعلومات والإحصائيات الأساسية لهذه الدراسة.

لقد قمنا بلقاءات مع بعض المسؤولين في القطاعات المرتبطة بترقية القطاع الخاص (الإدارة العامة لترقية الاستثمار، سلطة المنطقة الاقتصادية الحرة بنواذيبو، غرفة الصناعة والتجارة والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، ومنظمات المجتمع المدني)، بالإضافة إلى لقاءات مع بعض المستثمرين المحليين والأجانب... إلخ.
تتناول الدراسة قسمين أساسيين، القسم الأول في فصله الأول يقدم التحديات التنموية التي تواجه موريتانيا ومجموعة القوانين والنظم المتعلقة بمساءلة الشركات في الجزء الأول. أما الجزء الثاني فيتضمن معلومات عن قطاع الأعمال المحلي والأجنبي والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المستقطبة لها والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

أما القسم الثاني فقد ركز على دراسة قطاع الصيد البحري أملاً في إبراز مقوماته وقدرته على استقطاب استثمارات محلية وأجنبية لتساهم بشكل فعلي في تحقيق الأهداف التنموية.

نشأة القطاع الخاص

منذ سنة 1960 ومع الإرهاصات الأولى لنشأة الدولة الحديثة والسلطات العمومية تسعى جهدها لخلق بيئة مناسبة لإقامة دولة بالمعايير المتعارف عليها رغم التحديات الجمة التى تحول دون ذلك والتى تعيق الوصول إلى الهدف المنشود. ومن بين أهم تلك العراقيل تغيير العقليات والسلوكيات لدى المواطن الموريتاني. لقد كان ذلك ومايزال أهم تحد أمام إقامة الدولة المعاصرة.

لقد بدأ القطاع الخاص مسيّراً بصفة كلية من لدن المستعمر الفرنسي حتى بداية السبعينيات. ففي الفترة الممتدة بين 1963 و1973 كانت الهيمنة شبه التامة للشركات الفرنسية، مع استثناءات نادرة. وكان هناك تنافس حاد حيث كان الرئيس المختار ولد داداه يسعى لإقامة قطاع خاص وطني من خلال تعزيز قدرات المقاولين ورجال الأعمال الموريتانيين، ومحاولة تشجيع إشراكهم ومشاركتهم في المناقصات. وبذل جهده وتابع شخصياً المسألة، ودفع نحو تمكين وتكوين قطاع خاص وطني، حيث يذكر أنه وخلال مفاوضات بناء الوحدة السكنية المعدنية في مدينة أكجوجت سنة 1967 رفع جلسة التفاوض التى كانت تجرى مع بعض المستثمرين الأجانب، وقال لهم بالحرف الواحد إنه يريد أن يعزز قدرات المقاولين الموريتانيين من خلال قيام أحدهم بتنفيذ المناقصة. وكان معظم، إن لم يكن كل الحاضرين، يعارض ذلك بحجة أن الموريتانيين لا يملكون الخبرة وتنقصهم التجربة والدقة للقيام بذلك، ولكنه رفع الجلسة مصراً على أن تكون الخبرة الموريتانية هي من يقوم ببناء الوحدات السكنية المعدنية وليست SOMEMA. وكان له ما طلب [1] وكان ذلك أول تدخل مباشر لترقية القطاع الخاص الموريتاني.

لقد دخل بعض رجال الأعمال كهواة sous traitants (الرعيل الأول على الخط لا لشيء سوى التمرن واكتساب الخبرة والمهارة وتعلم المشاركة في المناقصات في شتى القطاعات الجديدة على بلد ناشئ كموريتانيا). وكان من بين أهم القطاعات الناشئة والمربحة في تلك الفترة:

1. قطاع المقاولات (البناء والأشغال العمومية BTP) حيث نشط فيه بعض رجال الأعمال المبتدئين مثل السادة: محمد خالد وفتى ولد اركيبى وبمب سيدي بادي والبشير ولد بزيد وشيخنا ولد محمد الأغظف وغيرهم.
2. قطاع التجارة: نشط فيه رجال من أمثال (ملاي أحمد الغرابي الذي يعتبر أول من أسس علاقات تجارية مع جمهورية الصين سنة 1964 وعبدالله أنويكظ وحاجي وغيرهم).
3. قطاع النقل: نشط فيه السيد بمب سيدي بادي وملاي الغرابي وغيرهما.

إن الفترة المحورية والمحددة كانت فترة مابعد تأميم ميفارما وإنشاء العملة الوطنية سنة 1973.
وصار من الممكن بالفعل التحكم في تنشيط القطاع الخاص، حيث تمكنت الحكومة، ولو بصفة صورية، من التحكم في اقتصادها الوطني من خلال العملة الوطنية رغم النواقص والتحديات الجمة التي واجهتها.
وفي سنة 1975 دخل المجال رجال أعمال شباب جدد من أمثال محمد بعماتو وسيدي محمد عباس وأعطوا المثال للنموذج المؤسساتي التسييري الجديد من خلال تسيير Managérial. وفى سنة 1981 بدأ تأسيس البنوك العمومية بدورها المحدود في ترقية القطاع الخاص BMD GBM وبصفة أخص في قطاع الصيد، إلا أن الفترة الممتدة بين سنة 1975 إلى سنة 1992 شهدت طفرة نوعية في تطور ونمو وانتشار القطاع الخاص مشفوعة بمرحلة متابعة سياسات الإصلاح الهيكلي المفروضة من طرف البنك الدولى وما صاحبها من تنازل الدولة عن العديد من سياساتها بل وأدوارها التقليدية، ما تسبب في فقدان السيطرة على الاقتصاد الوطني ونقص المهنية والتكوين والتدريب.

أما مرحلة القطاع الخاص المشخص التي سادت لفترات طويلة وطبعها انفراد عدد من رجال الأعمال بمعظم الصفقات وتنازل الدولة عن العديد من مؤسساتها فقد امتدت لفترة تجاوزت العقدين من الزمن 1995 - 2017.

واليوم خلال عام2021، فإننا نشهد عودة إلى البدايات من خلال دعم القطاع الخاص خلال خطاب الرئيس الأخير الذي خصص موازنة هامة للإقلاع الاقتصادي الذي يعتبر من أهم ركائزه القطاع الخاص. كما نشهد عودة الرقابة على الاقتصاد الكلي والاعتماد على العرض أكثر من الطلب. وهنا نذكر أن مكتب الاتحاد العام لرجال الأعمال الموريتانيين يعوّل كثيراً على برنامج الإقلاع الاقتصادي وعلى المخطط الجديد المشمول في برنامج أولوياتي. [2]

القسم الأول: دور الدول وواقع الأعمال الاستثمارية وتحديات التنمية

يتناول القسم الأول استعراض محاور تتعلق بدور القطاع الخاص في الاستراتيجيات المتبعة والسياسات الرامية لترقيته وتفعيله. كما يقدم القسم الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد تستند عليها مساءلة الشركات والاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها بخصوص الشفافية في الصناعات الاستخراجية بالإضافة إلى التحديات التنموية.
إن المسألة اليوم مسندة إلى الإدارة العامة لترقية القطاع الخاص للاستثمار. وقد حاولت الحكومات الموريتانية المتعاقبة كل حسب توجهها وحسب الظرفية السياسية والاقتصادية المحددة لمسار التنمية في عهدها أن تشارك بمجهود حسب الإمكان، وذلك ما سنحاول تقديمه بصفة موجزة في الفقرات التالية:

أولاً: القطاع الخاص والسياسات المتبعة

لقد حظي تطوير القطاع الخاص بالأولوية ضمن مختلف البرامج الاقتصادية والاستراتيجيات الحالية التي تعمل الحكومة الموريتانية على تنفيذها، حيث تتجسد أهمية الاستثمارات الخاصة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال اعتماد هذه الأخيرة على الشراكة بين القطاع العام والخاص في تعبئة 2 مليار دولار من اصل 10 مليار دولار الغلاف الإجمالي لتمويل هذه الاستراتيجية التنموية بالتعاون مع الشركاء الماليين (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي...) خلال الفترة بين 2016 - 2030.

وللتذكير تعود السياسات المتعلقة بتطوير القطاع الخاص إلى فترة تبني سياسات الإصلاح الهيكلي منتصف الثمانينيات بالتعاون مع مؤسسات النقد الدولي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) المنطلق الأساسي لتحرير الاقتصاد الموريتاني وما رافقه من تراجع دور القطاع العام ذي التكاليف العالية والبيروقراطية المعيقة للتنمية، حيث تقرر إلغاء الاحتكارات وتحرير التجارة وتخلي الدولة عن القطاعات الإنتاجية.
وفي هذا السياق، عمدت الدولة إلى سياسات خصخصة Privatisations طالت المؤسسات العمومية وتحديداً المصارف العمومية وشركة التأمين وشركة النقل العمومي وشركات استيراد الأدوية في مرحلة أولى وأخيرا شركات الاتصالات.

وهنا تجدر الإشارة إلى التحدي الكبير وهو وجود قطاع خاص في تلك الفترة قادر على أن يحل محل القطاع العام في إدارة تلك المؤسسات بكل فعالية ومهنية. صحيح أن بعض الفاعلين المحليين لديهم القدرة المالية، لكن الثقافة المؤسساتية في مجال الأعمال والتنظيم والنظرة بعيدة المدى كانت غائبة، وهو ما يعني أن السمة المميزة للقطاع الخاص هي التجارة والعمل على تعظيم الأرباح في المدى القصير، في حين تعتبر الصناعة قطاعاً عقيماً ثقيلاً وذا مخاطر متعددة.

وبالرغم من ذلك، فقد استفادت بعض المجموعات الخاصة المحلية من هذا المسار الليبرالي وعززت من مكانتها التجارية. غير أن بعض المحللين الأكثر تشاؤماً يرى أنه انتقال من احتكار الدولة إلى احتكار القلة، وما يعني احتكار مجموعة ضيقة لكل الأنشطة التجارية والخدمية بدعم من الدولة.

لقد عرف القطاع الخاص المحلي تطوراً نسبياً مع بداية الألفية، حيث يتكون القطاع العائلي من مجموعة

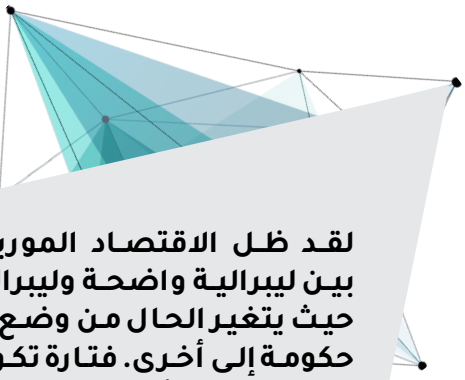

لقد ظل الاقتصاد الموريتاني يراوح بين ليبرالية واضحة وليبرالية موجهة، حيث يتغير الحال من وضع إلى آخر ومن حكومة إلى أخرى. فتارة تكون موريتانيا قبلة للمستثمرين الذين تشجعهم الحرية والليبرالية على الاستثمار في البلد ويستوي في ذلك المواطن والأجنبي وتارة يحدث انكماش.

شركات خاصة محلية تستثمر في العديد من القطاعات (التجارة العامة، الخدمات، الصناعة، المصارف) تتوسع وتتطور من خلال شركات خارجية مع ظهور مجموعات أخرى منافسة وصناعات وليدة في مراحلها الأولى. ويعود هذا التطور إلى السياسات الاستثمارية، ومع قوة التحولات الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من قوة حركة الاستثمارات وتأثير التقنيات والتفاعل مع الاستثمارات الأجنبية التي بدأت تتدفق على موريتانيا في تلك الفترة.

وتجدر الإشارة إلى اعتماد الحكومة الموريتانية وبمساندة شركائها وخاصة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، لعدد من الإصلاحات من أبرزها تعزيز الحوار بين القطاع العام والخاص واعتماد مدونة جديدة للصفقات واستحداث إدارة عامة يعهد إليها بالنهوض بالقطاع الخاص إضافة إلى مدونة جديدة للاستثمار ومنطقة اقتصادية حرة.

وبالرغم من ذلك يمكن ذكر بعض الجوانب المتعقلة بمضامين السياسة الاستثمارية والتي تجسدت في الإجراءات الآتية:

- اعتماد مدونة للاستثمار سنة 2012 وتعديلها في سنة 2015 كإطار قانوني عام يوفر التشجيعات والضمانات لتطوير الاستثمار الخاص والعمل على نموه وانتعاشه وتسهيل التجارة الخارجية وتحرير الاقتصاد، ما ساهم في تزايد دور القطاع الخاص في نشاطات التصدير والتسويق وبعض الصناعات الخفيفة.
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالرغم أن هذه الشراكة في طور النشأة، بفعل قلة أعداد المشاريع المشتركة. ومع ذلك فهي حاضرة كمفهوم عام في سياسات الدولة.

لقد ظل الاقتصاد الموريتاني يراوح بين ليبرالية واضحة وليبرالية موجهة، حيث يتغير الحال من وضع إلى آخر ومن حكومة إلى أخرى. فتارة تكون موريتانيا قبلة للمستثمرين الذين تشجعهم الحرية والليبرالية على الاستثمار في البلد ويستوى في ذلك المواطن والأجنبي وتارة يحدث انكماش. وهذا الوضع الذي تميز بالجذب والشد ظل السمة العامة للاستثمار لردح من الزمن.

واليوم ومع العديد من التحولات (خاصة الاكتشافات الغازية والذهب والاستقرار السياسى من خلال التناوب على السلطة ومحاربة الفساد... إلخ) التى يشهد جلّ المراقبين الاقتصاديين على ملاءمتها وانسجامها، فإنه صار من المناسب بل والمشجع دعم هذه البيئة الصالحة للأعمال ما فتئت في تزايد مطرد ومتواصل، حيث صارت موريتانيا تسجل نتائج معتبرة بل ومشجعة في مجال مناخ الأعمال، وحتى على مستوى التصنيف الخاص بمؤشرات الحرية الاقتصادية، حيث تحتل موريتانيا المرتبة 67 من التصنيف العالمي 2،94 والمرتبة الأولى من بين دول أفريقيا الغربية والمرتبة الخامسة من بين دول افريقيا جنوب الصحراء.

الجهاز التنظيمي المكلف بترقية القطاع الخاص

تتطلع حالياً الإدارة العامة لترقية القطاع الخاص التي حولت مؤخرا إلى وكالة عامة لترقية الاستثمارات تابعة لوزارة لشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية بدور بلورة السياسات الاستثمارية والعمل على تطبيقها والتنسيق مع كل الجهات الأخرى المعنية بالاستثمار كالاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين وغرفة الصناعة والتجارة الموريتانية والقطاعات الحكومية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى تأرجح الدولة في تنظيم القطاع المكلف بالقطاع الخاص، حيث حلت كتابة الدولة المكلفة بالاستثمار لتعود إلى الإدارة العامة لترقية القطاع الخاص بنفس الطريقة التي حلت بها مفوضية ترقية الاستثمار التي تم تأسيسها في 2007 وتولى إدارتها رجل أعمال كمؤشر إيجابي.

وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات أخرى قام بها النظام السابق تعكس استهدافاً واضحاً للقطاع الخاص كاعتقال ثلاثة من أبرز رجال الأعمال المحليين، وإصدار مذكرات توقيف دولية لأحد أبرز رجال الأعمال والأكثر علاقات مع المستثمرين الأجانب، ومضايقة مجموعته الاقتصادية والتجارية من خلال فرض ضرائب مجحفة، وتجميد أمواله الخاصة في معظم المصارف الوطنية لمواقف سياسية.

وفي نفس السياق ظهور مجموعات أخرى مقربة من الدولة في نفس الفترة تهيمن على كل الأنشطة التجارية والاستثمارية «رجال الأعمال الجدد». وهو ما قد تترتب عليه آثار سلبية تقوّض كل تلك الجهود الرامية

إلى تطوير القطاع الخاص، فمن غير الطبيعي التوفيق بين مضايقة وتلويث سمعة بعض الشركاء المحليين من القطاع الخاص وإقناع المستثمرين الأجانب.

الإطار القانوني للقطاع الخاص في موريتانيا

يشمل الإطار القانوني للقطاع الخاص ولترقية مناخ الاستثمار العديد من النصوص القانونية والمراسيم من أهم ما ينظمها ويحكمها ما يأتى:

- القانون 052-2012 الصادر بتاريخ 31 يوليو 2012 المتضمن مدونة الاستثمارات ومراسيمه التطبيقية والقانون رقم 002-2019 الصادر بتاريخ 22 يونيو 2019 المتضمن تغيير بعض ترتيبات مدونة الاستثمارات
- المدونة العامة للضرائب
- القانون رقم 006-2017 الصادر بتاريخ 6 فبراير 2017 المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- القانون رقم 032-2015 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2015 الذي يكمل ويحل محل بعض ترتيبات القانون رقم 005-2000 المتضمن مدونة التجارة
- القانون رقم 044-2010 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية
- القانون رقم 014-2017 المتعلق بالرسوم الحقيقية الواقعية (العقارية والأموال والأصول ومنافع الثروة المالية والمادية)
- القانون رقم 019 - 2019 الصادر بتاريخ 29 إبريل 2019 المتضمن مدونة التحكيم
- المرسوم رقم 076-2014 الصادر بتاريخ 29 مايو 2014 المتضمن والقاضي بتطبيق الشكلية الموحدة لطلب إنشاء المؤسسة
- والمرسوم رقم 132-2019 المتعلق بتأسيس المجلس الأعلى لتحسين مناخ الأعمال

معوقات القطاع الخاص الموريتاني

أما بالنسبة لمعوقات ترقية القطاع الخاص الموريتاني فقد كان المعوق الرئيسي هو غياب المنافسة بسبب وجود وحضور الشركات الكبرى والمجموعات القوية المؤثرة التي هي عبارة عن المجموعات العائلية الأولي التي رافقت التحول الليبرالي وتكونت من خلال شركاتها المتواجدة في القطاعات الأساسية مع قدرتها واكتساحها للصفقات وهيمنتها على السوق الموريتاني. إن من بين أهم مميزات هذه المجموعات هو تركز ملكية الشركات التجارية والصناعية والمصرفية لدى أسر قليلة، حيث تكسب هذه المجموعات الكبيرة أرباحهم من ريع ومداخيل الاقتصاد الحضري على حساب المنتجين المحليين الصغار (الأكثر منافسة أو تنافسية) والذين يحصلون على هوامش ربحية محدودة بسبب الأسعار المرتفعة لوسائل الإنتاج وعوامله.

وعليه فإن السياسات الاستثمارية في البلد مطالبة بالعمل على تجاوز احتكار القلة وتعزيز المنافسة أملاً في تشجيع دخول وتطوير الاستثمارات المحلية الخاصة. إن استئثار واحتكار القروض البنكية والتأمينات على حساب المؤسسات المتوسطة والصغيرة وهي المؤسسات المحركة تقليدياً للاقتصاد والأكثر جدوى وتأثيراً على النمو الاقتصادي، حيث لا يجدون فرصة للنفاذ والاستفادة من القروض البنكية ما يعنى استحالة الحصول على تسهيلات تفضيلية على المدى البعيد. ونشير هنا إلى أن هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا تتوفر على العلاقات السياسية الضرورية واللازمة التي تساعد في الحصول على العديد من الامتيازات.

إن العقبة الأخرى التى تقف دون نمو القطاع الخاص هي ضعف نسبة التصنيع وضعف السوق المالي وضعف مستوى البنية التحتية المناسبة وانتشار المحاباة وعدم وجود نظام قضائي تجاري فعال، إضافة إلى عدم وجود يد عاملة نوعية تتوفر لديها التجربة والخبرة في تسيير الأعمال الصناعية والقيام بها وأمام هذه النواقص والعقبات الخاصة بالسوق، فليس من المفاجئ أن يفضل المستثمرون الاستثمار في التجارة على الاستثمار في الإنتاج والصناعة.

ويعيش جل سكان المدن مع عائلاتهم بالمفهوم الواسع (الأسرة المفتوحة الكبيرة) على تجارة التجزئة غير المصنفة. إن الجمع بين مختلف هذه العوامل أو هذه العوامل مجتمعة أهملت وهمّشت دور القطاع الخاص وحدّت من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما

منع الاقتصاد الموريتاني من توسيع قاعدته خارج البنية التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية الوطنية.[3] إلا أن فهم مختلف الفاعلين في القطاع الخاص لمسألة المساءلة وانعدامه يبقى نسبياً ويصعب الاتفاق عليه بصفة تمكننا من تقديم فهم لمعوقات نمو القطاع الخاص الموريتاني. فحتى تصور هذه المؤسسات لمفهوم الفساد والرشوة مختلف حول أثره وحدته وانتشاره كمعضلة تعيق نمو هذا القطاع، بالرغم من أهمية الجهود المبذولة من طرف الحكومة الموريتانية والجهات الأخرى المتدخلة (اتحاد أرباب العمل الموريتانيين وغرفة الصناعة والتجارة) والجهات الدولية (البنك الدولي)، لا يزال القطاع الخاص الموريتاني يواجه معوقات متعددة تحول دون مساهمته بفعالية في المسار التنموي:

- ضعف القدرات البشرية والتقنية والتمويلية للقطاع الخاص الموريتاني
- قوة التبعية للنظام السياسي
- مشكلة التمويل نظراً لحجم القطاع المصرفي ا لصغير

القطاع المصرفي لا يخدم كثيراً مصلحة القطاع الخاص في التمويل بسبب حجم الودائع القليلة وضعفها. القطاع المصرفي غير قادر على تطوير خدمات مصرفية، وخدمات تمويلية مناسبة تسمح للشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بالحصول على قروض ميسرة وبفوائد متدنية كي تستثمر في الإنتاج وتطوير الأعمال. انعدام الحوكمة الرشيدة اضافة إلى صعوبة الحصول على صفقات عمومية. عدم توفر العمالة الموريتانية المؤهلة والماهرة ذات الاختصاصات التي تلائم سوق العمل وتخدم القطاع الخاص - وهذه مشكلة أساسية من مشاكل مخرجات التعليم.

سوء استغلال واستثمار الطفرة النقدية والريعية المرتبطة بارتفاع أسعار المعادن خلال نهاية العقد الأول من القرن وبداية العقد الثاني (2008 – 2015) ما أدى إلى ارتفاع أسعار الخدمات وأسعار سوق العمل، ومنها أجور القبول للعمال الموريتانيين. وهذا أدى إلى عزوف اليد العاملة الموريتانية عن دخول سوق العمل بانتظار فرص أفضل في القطاع العام. فعلى سبيل المثال كثيراً ما يعزف الموريتانيون عن العمل اليدوي والصيد والزراعة التي تشكل أهم القطاعات الواعدة التى تنمو بشكل مطرد وبصفة سريعة، ما حتّم اللجوء إلى استقدام اليد العاملة الأجنبية، الشيء الذي قد يفسر ضعف نسبة طالبي العمل من اليد العاملة في موريتانيا حيث لا يتجاوز 55% وهو رقم صغير مقارنة بدول الجوار الإفريقي، بل إنه أقرب إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خصوصاً البلدان المصدرة للموارد الاستخراجية. ومن بين الاختلالات الكبرى التي سعت وتسعى السلطات العمومية الموريتانية إلى تصحيحها وتحييتها هي قانون نظام الصفقات العمومية الموريتاني الذي يجب أن يعطى ويمنح الأولوية لدخول آمن ومستدام للقطاع الخاص وتمكينه من الاستفادة بصفة شفافة من الصفقات العمومية.

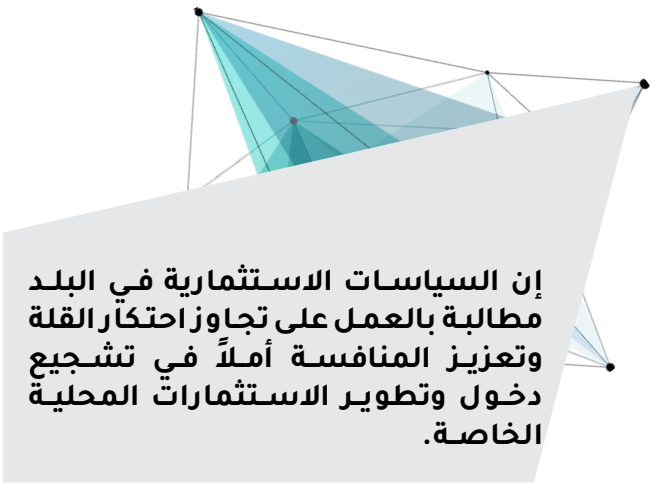

إن السياسات الاستثمارية في البلد مطالبة بالعمل على تجاوز احتكار القلة وتعزيز المنافسة أملاً في تشجيع دخول وتطوير الاستثمارات المحلية الخاصة.

ثانياً: التحديات التنموية

قد يساهم تأطير ومساءلة القطاع الخاص وتوجيهه إلى المساهمة الفعالة في تذليل التحديات التنموية بل تحقيق نمو مستدام جامع للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث يوضح البنك الدولي في تقريره بعنوان «تحويل التحديات إلى فرص من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الرفاه المشترك» عن موريتانيا الصادر بتاريخ مايو 2017 عدة تحليلات للاتجاهات والقضايا التي تشكل مستقبل موريتانيا الاقتصادي والتنموي، وتحديداً المتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي لعائدات الغاز في موريتانيا وتقرير آخر عن أحدث المستجدات الاقتصادية في موريتانيا مع تركيز خاص على التعليم. ويطرح التقريران توصيات من شأنها مساعدة الحكومة الموريتانية على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والحد من تأثيرات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) وتسلط الضوء على أهمية تنويع النشاط الاقتصادي والتوسع المدني المنظم الذي يتسم بحسن الإدارة للتنمية الاقتصادية في موريتانيا.[4]

تمثل موريتانيا، وهي دولة ذات كثافة سكانية ضئيلة ذي مناخ صحراوي، همزة وصل بين المغرب العربي وغرب أفريقيا. البلاد تعاني من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، حيث شكلت منتجات الصيد والتعدين 1.98 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2017، وكثافة سكانية منخفضة للغاية تبلغ 3.4 أشخاص فقط لكل كيلومتر مربع، مقارنة بمتوسط يبلغ 9.44 في أفريقيا. قبل أزمة كورونا، كان نموذج النمو في موريتانيا يعاني من قيود هيكلية حالت دون مضي البلاد قدماً في تنفيذ جدول أعمالها التنموية. وتظهر مذكرتنا الاقتصادية للبلاد أن موريتانيا لم تستفد من مواردها الطبيعية بشكل كافٍ في الماضي، ما عرّضها لصدمات أسعار السلع الأساسية، وأسهم في نهاية المطاف في التباطؤ الاقتصادي بعد عام 2015. وفي الوقت نفسه، أدى النمو السكاني السريع في المدن في ظل غياب التكثيف المكاني للسكان والشركات إلى حرمان موريتانيا من المنافع الكبيرة وعوائد النمو من وفورات الحجم والتحول نحو وظائف أكثر إنتاجية في قطاعات الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات.

في حين لا توجد صيغة ثابتة لتسريع النمو، ثمة أربع مجالات على صعيد السياسات الاقتصادية من شأنها مساعدة موريتانيا على الاستفادة من المنافع المحتملة للتوسع المدني وتعزيز تنويع النشاط الاقتصادي في المستقبل.

1. تشجيع إقامة اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق

للتغلب على القيود الهيكلية التي تعيق موريتانيا عن توسيع قاعدتها الإنتاجية، لابد من وضع استراتيجية للتنويع نحو تكثيف النشاط الزراعي والإنتاج الحيواني، وتحسين جودة صادرات الأسماك، وتصدير منتجات جديدة، وتوسيع نطاق انتشارها في السوق من خلال تقوية الروابط مع بلدان غرب أفريقيا. ولابد أن تصاحب ذلك سياسات لإزالة الحواجز القانونية التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على التمويل، وتشجيع تنظيم المشاريع وريادة الأعمال المحلية، وتعزيز المنافسة في الأسواق الرئيسية التي تهيمن عليها قلة قليلة من الشركات المتنفذة.

2. تعزيز عوامل الإنتاج

تفتقر موريتانيا إلى النتائج التعليمية الجيدة، والبنية التحتية التي يمكن التعويل عليها، فضلاً عن غياب الكفاءة في استخدام الأراضي. وبالتالي، من المهم جداً تحسين رأس المال البشري من خلال تعزيز جودة أساليب التدريس وتدعيم نظام حوكمة قطاع التعليم وإدارته. وفي حين لا تستطيع موريتانيا تغيير المسافات الجغرافية الشاسعة التي تفصل بين مدنها وبلداتها، فإنها تستطيع أن تقلل الوقت الذي يستغرقه قطع هذه المسافات من خلال تحسين ربط المدن. وينبغي أن يترافق تحسين البنية التحتية المادية، لاسيما في نواكشوط، مع خطة مدروسة لقطاع النقل ترتبط بخطط النقل في المدن الأخرى. وأخيراً، فإن تدعيم إدارة الأراضي، عن طريق تبسيط إجراءات تسجيل الأراضي، والمواءمة بين المسؤوليات وعدد أقل من الجهات المؤسسية الفاعلة، وتنفيذ وتسجيل أدوات التسجيل القائمة إلكترونياً، يشكل شرطاً مسبقاً لتخطيط مدني رشيد، كما أن تأمين حقوق الأراضي في المناطق الريفية هو المدخل الرئيسي إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية.

3. تحسين التخطيط المدني

من الضروري تحسين التخطيط المدني من خلال إعداد وتنفيذ الخطط الرئيسية للمدن التي تلعب دوراً رئيسياً لأنها تحدد الهيكل المكاني للمدن وتحدد استخدام الأراضي وتحد من توسعها. إلا أن التحول من مدينة منخفضة الكثافة مترامية الأطراف إلى مدينة مدمجة ومترابطة يتطلب أكثر من مجرد تخطيط مدني فاعل. وهناك حاجة إلى وضع إجراءات تنظيمية مربوطة بتقديم الحوافز، بما في ذلك فرض ضرائب على الأراضي الشاغرة، وذلك لتشجيع التكثيف وتجنب المضاربة على الأراضي.[5]

4. تحسين إدارة الموارد الطبيعية

تعد الإدارة الفاعلة لإيرادات الصناعات الاستخراجية أمراً بالغ الأهمية لتنويع النشاط الاقتصادي. وللقيام بذلك، ينبغي تصميم إطار مالي سليم على أساس قاعدة مالية عامة بسيطة ذات هدف محدد بوضوح ودرجة من المرونة عندما تحدث صدمات اقتصادية غير متوقعة. وسيتطلب تنفيذ إطار مالي قائم على القواعد تقوية مؤسسات المالية العامة التي تشكل عاملاً أساسياً في ضمان إعادة استثمار ثروة الموارد الطبيعية في الأصول الإنتاجية.

كما معظم دول العالم، يؤثر استمرار جائحة فيروس كورونا تأثيراً اقتصادياً كبيراً في موريتانيا من شأنه تقويض الجهود السابقة للحد من الفقر. ومع ذلك، فإن عملية إعادة البناء الاقتصادي التي يجب أن تعقب الأزمة تتيح لواضعي السياسات فرصة فريدة لرسم نموذج تنمية أكثر استدامة وتوجيه الاقتصاد نحو مسار للنمو الاقتصادي المتسارع والمنصف للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة.

تظهر النقاط الواردة أعلاه مدى الترابط بين أهمية تشجيع القطاع الخاص وضرورة مساءلته لتحسين استغلال الموارد الطبيعية وتعزيز عوامل الإنتاج.

توصية 1: يظهر مدى الترابط بين القطاع الخاص والمستوى التنموي لموريتانيا وضرورة العمل على تسريع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحسن إدارة الموارد الطبيعية وتفعيل الإدارة العمومية وجودة التعليم. بالإضافة إلى العمل على وضع ضوابط للجمع بين تشجيع القطاع الخاص وتفعيل وتطوير آليات مساءلته والحد من المخاطر المترتبة عن أنشطته. وهو ما سيساعد على تسريع تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لتنويع الاقتصاد الموريتاني وخلق نمو شمولي خلاق لفرص العمل وقادر على المساهمة في محاربة الفقر.

إن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالنسبة لموريتانيا هو ضمان الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي في بلد متعدد الأعراق ومتماسّ جغرافياً مع دول مضطربة سياسياً ومرتهنة للإرهاب في منطقة (الساحل) وللتغييرات المناخية (الجفاف والتصحر) كما هو الحال في مجموعة دول المنطقة لمكافحة الجفاف في الساحل وانتشار بؤر الفساد. وهو ما يتطلب مزيداً من التعاون الدولي وتحديداً مع الشركاء الفنيين والماليين للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية في ظل جائحة كورونا وتداعياتها الخطيرة على الاقتصاد الموريتاني. كما يتطلب تفعيل العديد من المنظمات الإقليمية والاتحادات الاقتصادية (مجموعة دول الساحل واتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا).

ثالثاً: الإطار القانوني والتنظيمي للمساءلة

تستند مساءلة الشركات الخاصة المحلية والأجنبية على المستوى النظري على ترسانة قانونية جيدة وعدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها موريتانيا، بالإضافة إلى إطار تنظيمي بحاجة ماسة للتحديث والتفعيل. فعلى سبيل المثال لا الحصر صادق البرلمان بتاريخ 7 سبتمبر 2020 على مشروع قانون رقم 024-2020 يتعلق بالتصديق على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الضريبي الموقعة بتاريخ 12 فبراير 2019 في باريس بين الحكومة الموريتانية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. حيث ستساعد هذه الاتفاقية الحكومة الموريتانية في مساءلة ومتابعة الشركات وتحديداً الأجنبية بخصوص الكشف عن تقاريرها المالية والمحاسبية وتحد من التهرب الضريبي.

كما أصدرت موريتانيا المرسوم رقم 141-2019 المتعلق بإلزامية نشر الشركات للبيانات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية. حيث تشمل قطاعات المعادن والبترول وأخيراً الصيد البحري. وهو ما يعني إمكانية مساءلة هذه الشركات في حالة عدم التجاوب مع مبادئ الشفافية المنصوص عليها في مبادرة الشفافية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن التقارير الصادرة من منظمة الشفافية الدولية توصي بضرورة نشر عقود التعدين والنفط وإجراء مراجعة لحسابات الصندوق الوطني لعائدات النفط والغاز. حيث تنص على أن «البلدان ينبغي عليها الكشف علنا عن العقود والتراخيص التي تحدد ظروف استغلال النفط والغاز والمواد الاستخراجية»؛ لذلك فإن هذه وفي سياق الدعوات المتكررة من طرف أحزاب سياسية معارضة ومنظمات غير حكومية لوقف استنزاف الثروات السمكية من طرف الشركات الأجنبية، فقد وسعت موريتانيا من انخراطها في المبادرة لتطال قطاع الصيد والاقتصاد البحري سنة 2015، بعد مطالبة قوية من خبراء ونشطاء في المجتمع المدني باعتبار موريتانيا أكبر دولة عربية مصدرة للأسماك.

ويعود انخراط موريتانيا لهذه المنظمة الدولية إلى سنة 2005 لمواكبة التطورات الدولية المتعلقة بالشفافية واستجابة لمطالب معارضة قوية وشرسة ومجتمع مدني يتزايد دوره وتطلعاته في سبيل متابعة تقييم الموارد والثروات الوطنية (خامات الحديد، الذهب، النحاس، الأسماك. . . . . إلخ).

وقد قامت الحكومة بإنشاء لجنة وطنية خاصة بمتابعة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تتبع للوزارة الأولى ويعهد إليها بمتابعة الشركات المحلية والأجنبية العاملة في القطاعات الاستخراجية وإعداد التقارير الموضوعية. وتجدر الإشارة على اهمية مدونة الشغل 2004 وقانون الضمان الاجتماعي والمراسيم المطبقة له وتحديدا المرسم رقم 116 وذلك بخصوص المساءلة المتعلقة بحقوق العمال وضمان السلامية المهنية, حيث تتولى المفتشية العامة للشغل بمتابعة تطبيق هذه النصوص ومساءلة الشركات التي تقوم بمخالفات وانتهاكات حقوق العمال كالطرد الجماعي والتعسفي والعمل في ظروف غير صحية قد تعرضهم للمخاطر.

أما بخصوص المساءلة المتعلقة بالآثار البيئية لنشاط الشركات فهي من اختصاص وزارة البيئة والتنمية المستدامة التي تم استحداثها تمشيا مع التزامات موريتانيا الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة. حيث قام القطاع باعتماد جملة من القوانين والبرامج الرامية لحماية المنظومة البيئية من تزايد أنشطة الشركات وتحديدا في المجال المعدني والبحري (مدونة البيئة 2005).

كما يلزم القطاع الشركات المحلية أو الأجنبية بإعداد دراسة لتقييم الأثر البيئي قبل الشروع في أي نشاط اقتصادي على التراب الوطني. كما أنشأت الوزارة شرطة بيئة في الشهر الماضي مكلفة بمتابعة مدى التزام هذه الشركات بالقوانين البيئية.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كجهاز استشاري قادر على تقديم المشورة ومراقبة تنفيذ السياسات وحتى المساءلة في هذه المجالات.

وفي السياق نفسه، نشير إلى أهمية استحداث فريق برلماني للبيئة حيث قام بالعديد من الزيارات الميدانية لمقرات الشركات ومراكز الإنتاج للاطلاع عن قرب على مدى التزام هذه الشركات بالقوانين البيئية وطرق السلامة للعمال.

ويأتي تشكيل الفريق في سياق زيادة الوعي المجتمعي بمسؤوليات هذه الشركات ووجود جمعيات ومنظمات غير حكومية ومجالس جهوية تعنى بالتنمية ومجالس بلدية تطرح موضوع مساءلة هذه الشركات أكثر عن مجمل أنشطتها بل وتطالب بمساهمتها المالية في تمويل المشاريع التنموية المحلية (مدارس، مستشفيات، مياه، أنشطة مدرة للدخل).

وبالرغم من أهمية تلك القوانين والاتفاقيات المتعلقة بالمساءلة، لا تزال نظرية وغير قابلة للتطبيق، سيما إذا تعلق الأمر بكبريات الشركات الأجنبية أو بعض كبار الفاعلين الاقتصاديين المحليين الذين يتمتعون بنفوذ وقوة ويتموضعون في هرم الحزب الحاكم، ما يحول ويعوق دون المساءلة وتطبيق العقوبة.

اللجنة البرلمانية للتحقيق والمساءلة

يندرج إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق ومساءلة الفاعلين الحكوميين والخاصين في العديد من الملفات الاقتصادية في إطار صلاحيات البرلمان المتمثلة في رقابة النشاط الحكومي وفق الدستور الموريتاني (المادة 72) للجمهورية الإسلامية الموريتانية الصادر بتاريخ 20 يوليو 1991 والتعديلات التي أجريت عليه كما تسند اللجنة كذلك على القانون الداخلي المنظم للجمعية الوطنية الذي يسمح بتشكيل لجان التحقيق والمساءلة البرلمانية، كما تستند اللجنة إلى المادة 11 من الأمر القانوني رقم 92-03 الصادر بتاريخ 18 فبراير 1992 المتعلق بتسيير عمل الجمعيات البرلمانية والمادتين 123 و124 من نظامها الداخلي والقرار رقم 2020-01 الصادر بتاريخ 30 يناير 2020 القاضي بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية. حيث أسندت إلى اللجنة مهام التأكد والتحقيق في ظروف التنفيذ وإجراءات التسيير. كما تم إصدار قرارات أخرى لتتوسع مهام اللجنة ولمدى ترابط الملفات بالمواضيع المضافة إلى مهامها.

مجالات التحقيق والمساءلة

- رصيف الحاويات والمحروقات في ميناء العاصمة نواكشوط (شراكة قطاع عام وقطاع خاص أجنبي)،
- شركة POLY HONDONG (شركة أجنبية)،
- شركة الكهرباء (مشاريع الإنارة العمومية).
- شركة SONIMEX للاستيراد والتصدير (شركة عمومية).
- الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (لتأمين احتياجات الأجيال القادمة).
- الملف العقاري (بيع ممتلكات الدولة في المزاد العلني، والبنى التحتية).
- خيرية الشركة الوطنية للمناجم.

وبموجب قرار تكميلي، اتسعت صلاحيات لجنة التحقيق البرلماني لتطال الملفات التالية:

- صفقات شركة SOMELEC في مجال الكهرباء.
- صفقات البنى التحتية (الطرق، المطارات، الموانئ، الاستصلاح).
- صفقات شركة الصناعة والمناجم SNIM وسياساتها التجارية .

وتجدر الإشارة إلى استعانة اللجنة بمكاتب خبرات دولية في المجالات الفنية والقانونية والمالية، بالإضافة إلى إعارة 5 قضاة تابعين لمحكمة الحسابات. كما كثفت اللجنة من الاستماع لكل المشمولين في الملفات أعلاه من رئيس سابق ووزراء أول ووزراء ومدراء ورجال أعمال وأجانب.

وقد شكلت صفقة الشراكة بين القطاع العام والخاص المتعلقة برصيف الحاويات في ميناء نواكشوط خرقاً سافراً لقانون الشراكة المعتمد، حيث تم منحها بالتراضي لصالح مستثمر أجنبي على استعجال دون احترام للمساطر المعروفة ولا لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، علما أن ثمة اهتماماً ورغبة من شركات أجنبية في المشاركة في هذه الصفقة. فعلى سبيل المثال لم تتم مناقصة دولية تتيح المشاركة لكل هذه الشركات الراغبة في موضوع الشراكة. كما أن شروط المفاوضات المباشرة لم تتوفر، وكذلك صيغة البروتوكول لا وجود لها في المسطرة الإجرائية.

كما كشفت اللجنة عن العديد من العيوب والاختلالات في اتفاقية تجارية مبرمة مع شركة أجنبية في مجال الصيد البحري، حيث تضمنت الاتفاقية أحكاماً مخالفة للقانون البحري.

وهكذا فقد توصلت اللجنة البرلمانية إلى جملة من الاستنتاجات والملاحظات الآتية:

- ضرورة مراجعة المنظومة القانونية والتنظيمية
- مراجعة القوانين المتعلقة بالصفقات العمومية
- إصلاح النصوص المطبقة على الشركات ذات الاقتصاد المختلط
- تحريم اللجوء إلى تفويض الإشراف على الأعمال الهادف إلى الالتفاف على تطبيق قواعد مدونة الصفقات العمومية.
- تشجيع المشاركة الشفافة لأي مشارك منافس في مسطرة إبرام صفقة أو عقد عموميين
- الامتناع عن سن القوانين الموضوعة على المقاس وعن المصادقة على اتفاقيات خاصة

وبالرغم من أهمية عمل هذه اللجنة وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات في مجال الرقابة والمساءلة إلا أنها مرحلة جديدة لا تزال بحاجة ماسة إلى أن تتعزز أكثر وتعمق وتشمل أكثر عدد من المواضيع، بالإضافة إلى أن تكون رقابة ومساءلة قبْلية وليست بعدية، لتكون إجراءً عادياً سلساً لضمان شفافية التسيير ووضع حد لعقود من التبذير وهدر الموارد. وهو ما يتطلب مشاركة فعالة من طرف مختلف هيئات المجتمع المدني العاملة في مجال الحكامة أن تواكب هذا التوجه وتدعمه [6].

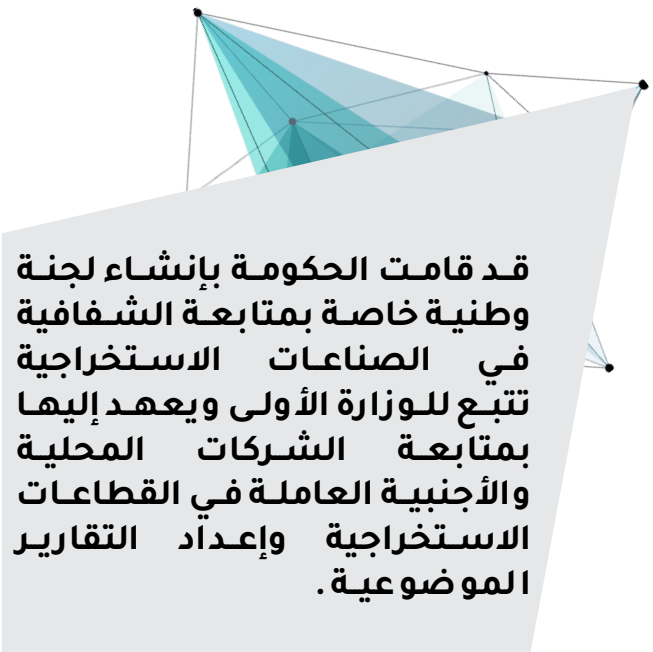

قد قامت الحكومة بإنشاء لجنة وطنية خاصة بمتابعة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تتبع للوزارة الأولى ويعهد إليها بمتابعة الشركات المحلية والأجنبية العاملة في القطاعات الاستخراجية وإعداد التقارير الموضوعية.

نظرة المجتمع المدني الموريتاني:

أما بالنسبة إلى المجتمع المدنى، فقد حاولنا جهدنا أخذ رأى نخبة معتمدين على تجارب نوعية كان من بينهم السيد العميد محمد عبدلله بليل رئيس المرصد الموريتاني لمحاربة الرشوة الذي أبدى رأيه بكل موضوعية حول مساءلة القطاع الخاص الموريتاني وأصل رأيه مدلالاً بالعديد من الاعتبارات حيث خلص إلى ضرورة تحديد دور القطاع الخاص وهو الدور الجديد الذي جددته معظم الدراسات المعاصرة في كونه خلق الثروة وفرص العمل. وهذا هو الدور التقليدي للقطاع الخاص. وأضاف أن القطاع الخاص المعولم صار قطاعاً ينحو منحىً مجتمعياً ويلبي رغبة اجتماعية وإنسانية، فقد صار من شبه المفروغ منه ضرورة تحمل الشركات مسؤوليتها الاجتماعية التى صارت من المطالب العالمية لكافة الشركات. كما أن المضمون المحلى Local Content للشركات صار شرطاً في معظم التدخلات، حيث إن معظم الباحثين صار ينادي بإعلان الشركة المواطناتية التي تستجيب للعديد من المبادئ والأخلاقيات وتساهم مساهمة اجتماعية معتبرة، وعلى العموم فدور القطاع الخاص دور تكميلي تكاملي فالقطاع الخاص ليس إلا جزءاً محورياً من الثلوث السحرى triangle magic الذي يتكون من القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني[7]. وتجدر الإشارة إلى مصادقة البرلمان الموريتاني مؤخراً على مشروع قانون يسهل إنشاء منظمات المجتمع المدني واستفادتها من أي دعم مالي أو فني محلي أو أجنبي وفق شروط، حيث أوضحت الحكومة الموريتانية أن «القانون المستحدث يُجسّد رؤية جديدة تنسجم مع الدستور من حيث حرية الانتماء للجمعيات أو التنظيمات لخلق حركة جمعوية فاعلة وشريكة في التنمية الوطنية». وأوضح أن القانون الجديد نص على نظام «التصريح» لإنشاء الجمعيات والهيئات، بدلاً عن نظام «الترخيص المسبق».

ويصدر «الترخيص المسبق» لمنظمات المجتمع المدني من الحكومة، وعادة ما يكون عبر عملية بيروقراطية مرهقة، تسمح بتدخل الأجهزة الأمنية. بينما «التصريح» يعني السماح بتأسيس المنظمة بعد إخطار الراغبين للجهة المسؤولة، وهي وزارة الداخلية في الحالة الموريتانية.

ومن شأن هذه الإجراءات التحفيزية أن تعزز أكثر من دور المجتمع المدني وأن يضطلع بأدواره المتعددة خدمة للتنمية الشاملة.

توصية 2: في سياق تنامى الوعي المحلي والجمعوي للآثار الإنسانية والاجتماعية والبيئية لبعض الشركات وتحديداً الأجنبية العاملة في موريتانيا ومحدودية مساهمتها في المسار التنموي، فقد أصبح لزاماً تحسين وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي للمساءلة والعمل على تصحيح كل تلك الاختلالات للمشاركة في التوجهات الاستراتيجية للتنمية المستدامة في البلد.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين المكاسب والأرباح الطائلة التي تجنيها هذه الشركات مع مطالب التجمعات المحلية الفقيرة المتواجدة في مناطق استغلال هذه الشركات أملاً في الرفع من المستوى المعيشي للساكنة المحلية. من خلال إعطاء أولوية التشغيل للعاطلين عن العمل، والمساهمة في تمويل المدارس والمستشفيات وتشجيع النوادي الثقافية والرياضية.

القسم الثاني: واقع قطاع الأعمال

أولاً: الاستثمارات الخاصة المحلية

- نظام اتفاقية المؤسسات: هو نظام اتفاقيات التأسيس الذي بموجبه تحصل الشركات على العديد من الامتيازات الضريبية والجمركية والإدارية مقابل تنفيذ خططها الاستثمارية.

يظهر الجدول في الملحق ضعف تطور الاستثمارات في موريتانيا حيث لم تثمر كل الجهود التي بُذلت، إلا عن استقطاب 37 مستثمراً في الفترة بين 2014 - 2017. كما أن الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الاستثمارات غير واضحة نظراً لغياب المعلومات الأساسية لدى الإدارات المعنية والمكلفة بمتابعة الاستثمارات الخاصة وبالنسبة للمستثمرين الوطنيين. ويمكننا أن نميز بين المستثمرين الحاصلين على اعتماد مدونة الاستثمارات والمسجلين من جهة ومستثمري المؤسسات الصغيرة غير المسجلين، من جهة أخرى. تتوفر إدارة الشباك الموحد على إحصائيات حول مختلف المؤسسات المعتمدة والمرخصة الخاضعة للمدونة ويتعلق الجدول المرفق بالمعطيات الخاصة بالمؤسسات التي اعتمدت خلال الفترة ما بين 2014 إلى 2017 وتشمل مستثمرين وطنيين وأجانب شركاء مع مستثمرين ومقاولين خارجيين.

كما يظهر مدى تمركز الاستثمارات الخاصة المحلية (37) في قطاعات ذات قيمة مضافة ضعيفة. في حين ثمة ضعف جلي في استقطاب القطاعات الأساسية (التنمية الحيوانية والزراعية) للاستثمارات المحلية.
مكونات القطاع الخاص المحلي موزعة على الشكل الآتي:

- الأنشطة الزراعية والحيوانية والصيد التقليدي.
- الأنشطة في القطاع المؤسس الحديث وهي عبارة عن الأنشطة في مجال الصناعات الغذائية الألبان والمياه، المعجونات الغذائية، الأسمنت، المياه المعدنية...) .
- الأنشطة في القطاع غير المصنف (العريض)، المحلات التجارية الصغيرة، الوحدات والورشات البسيطة ذات الإنتاجية الضعيفة.
- القطاع الخاص التكنولوجيا والاتصالات.

و بالرغم من أهمية الفرص المتاحة للقطاع الخاص في موريتانيا، لا تزال ثمة جملة من المعوقات التي تحد من ربحيته ومساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

إن إقامة نظام مؤسساتي تنافسي للشركات الصغيرة والمتوسطة PME هو شرط أساسي لبرنامج النمو وخلق فرص العمل في موريتانيا.

إن تحليل خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة PME في موريتانيا سيبقى محدوداً إن لم نقل صعباً بسبب غياب الدراسات والإحصائيات المتعلقة بها. علماً أن غالبية المؤسسات في موريتانيا هي شركات غير مصنفة. حيث تنافس بشراسة هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة PME.

إن الدراسة التي أعدت من طرف البنك الدولي -2014 2015، تظهر كما هو الحال في الدول المشابهة أن الشركات الصغيرة و المتوسطة PME تمثل نسبة 80% من مجموع الشركات المصنفة في موريتانيا، حيث يمكن أن تساهم بشكل قوي في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الثروة الوطنية يتم إنتاجها من طرف المجموعات الاقتصادية والتجارية الكبرى في البلد.

فموريتانيا مطالبة بمضاعفة جهودها لزيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة PME في خلق الثروة الوطنية.

أما بخصوص القطاع غير المصنف فإن المكتب الوطني للإحصاء قد نشر في أغسطس 2017 دراسة عن التشغيل في القطاع غير المصنف، تتضمن معلومات وإحصائيات مفيدة. في حين لا توجد حالياً دراسة ولا إحصائيات دقيقة عن القطاع المصنف الموريتاني. حيث لا تحترم معظم الشركات الموريتانية في القطاع المصنف التزاماتها القانونية المتعلقة بتقديم تقارير

سنوية إلى الإدارة العامة للضرائب. وحتى المجموعة القليلة من المؤسسات الخاصة تقوم بتقديم معلومات غير دقيقة لا يمكن أن تشكل قاعدة لدراسة علمية دقيقة وشاملة[8].
وتجدر الإشارة إلى أن مواجهة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتم تأسيسها إضافة إلى تلك القديمة منافسة قوية وغير متكافئة وغير شريفة من طرف كبريات المجموعات الاقتصادية والتجارية في البلد والتي تسيطر على أهم الأنشطة وغالبيتها لديها مصارف تمكنها من توفير الضمان الأساسي لتمويل كل فروع المجموعة.
كل هذه المعوقات تحد من الفرص لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة PME وتقلص من خلق فرص العمل للموريتانيات والموريتانيين.

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد أثرت التغيرات الدولية بصورة سلبية على زخم الاستثمارات الخارجية المباشرة المتدفقة إلى موريتانيا، عرف هذا الزخم تراجعاً بنسبة 80% في أقل من سنتين. فبعد أن كان في حدود 1126 مليون دولار سنة 2013 تراجع إلى 271 مليون دولار سنة 2016. وكما هو موضح في الجدول أدناه، فقد عرفت الفترة بين 2011 - 2013 استقطاباً قوياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تركزت أساساً بالتزامن مع تكثيف كبريات الشركات العالمية العملة في موريتانيا التنقيب عن المعادن والنفط واستغلال بعض الاكتشافات، بالإضافة إلى استقطاب قطاعات أخرى كالصيد البحري والقطاع المصرفي لبعض هذه الاستثمارات الأجنبية.

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

يظهر التوزيع القطاعي مدى تمركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات البترول والمعادن، حيث تستحوذ على ما يقارب 83% من مجمل الاستثمارات الأجنبية خلال 2011-2017. أما النسبة المتبقية (17%) من الاستثمارات الأجنبية بين قطاعات أخرى (الصيد البحري، الزراعة، التنمية الحيوانية والأشغال العامة والصناعة والصناعات التقليدية) خلال نفس الفترة.
وتجدر الإشارة إلى التطورات المتوقعة لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة في مجال الغاز الذي تتولى استغلاله كل من الشركة الأمريكية Kosmoss Energy والشركة BP البريطانية من خلال التحضير لاستغلال حقل الغاز السلحفاة احميم المشترك مع السنغال بحلول 2023.

دور صندوق الإيداع والتنمية في ترقية القطاع الخاص [9]

تمويل 279 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بغلاف مالى بلغ 10،75 مليارات أوقية قديمة إضافة إلى تمويل 7592 مشروعاً لصالح حملة الشهادات بمبلغ 7،11 مليارات أوقية قديمة يولي صندوق الإيداع والتنمية اهتماماً خاصاً لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع ذات القيمة المضافة والمدرة للدخول وللتشغيل الشيء الذي جعلها توافق سنة 2017 وحدها مبلغاً مالياً يقارب 2،50 مليارى أوقية لصالح الشركات المتوسطة والصغيرة. وتناول هذا التمويل مختلف الأنشطة مثل الصيد والسياحة والزراعة والتجارة والخدمات.

الطبيعة القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا

يظهر تحليل المعطيات الصادرة عن الشباك الموحد لدى إدارة ترقية القطاع الخاص أن 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستوطنة في موريتانيا منذ سنة 2014 هي على شكل ممثليات لشركات كبري أما 20% من هذه الاستثمارات الأجنبية فهي عبارة عن شراكة مع مستثمر محلي تكون في الغالب شركات صغيرة ومتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا. لقد بقيت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة/ الناتج الداخلي ضعفية لا تتجاوز 6% للدول الأساسية المستثمرة في موريتانيا وهي:
فرنسا، إسبانيا، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

تتركز الاستثمارات الأمريكية والبريطانية والكندية في الصناعات الاستخراجية. ونشير إلى أن العديد من تقارير المؤسسات الدولية تظهر أن ثمة بعض التحديات والعراقيل تحول دون تطور منتظم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا وهي:

- ارتفاع الضرائب، حيث تشكو معظم الشركات الأحنبية من ارتفاع كبير في تركيبة الضرائب على الأرباح والأجور والمحروقات... ما يعيق تضاعف التكاليف ويقلص من المردودية.
- الفساد: تعيق ظاهرة الفساد أداء ومردودية الشركات. علماً أن الحكومة الحالية تسعى إلى محاربته بشكل فعلي من خلال تفعيل المنظومة القانونية.
- النظام القضائي: ثمة حاجة ماسة لتطوير القضاء التجاري وتفعيله ودعمه بالوسائل المادية والبشرية.

ثالثاً: الاستثمارات الخاصة في القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة)

لقد أستقطب التعليم وتحديداً الأساسي والثانوي الاستثمارات الخاصة منذ مطلع التسعينيات بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي وتبني موريتانيا نهج الليبرالية الاقتصادية، حيث ساهمت في ظهور مركزة التعليم الخاص في العاصمة نواكشوط ونواذيبو كمرحلة أولى ليطال من بعد مختلف عواصم الولايات الداخلية وحتى المقاطعات. ونشير هنا إلى أنه بالرغم من أهمية التعليم الخاص، إلا أنه أفرغ التعليم العمومي من محتواه من خلال استقطاب وإغراءات التعليم الخاص للكادر التربوي في التعليم العمومي، بالإضافة إلى ضعف رواتب وحوافز النظام العمومي. وتجدر الإشارة إلى انعدام احصائيات عن هذا القطاع وما يوفره من فرص عمل وما يدره من مداخيل ضريبية، حيث تعتبر هذه المؤسسات التعليمية الخاصة مؤسسات خدمية ذات أهداف ربحية. يذكر أن ثمة استثمارات أجنبية في التعليم الخاص الأساسي كما هو الحال في مجمع برج العلم التركي Le petit Centreg المملوكة من طرف رجل أعمال إفريقي.

لم تتوقف تجربة التعليم الخاص عند مرحلة التعليم الأساسي والثانوي بل طالت التعليم العالي، حيث ظهرت العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاص منذ سنة 2000. وقد عمدت وزارة التعليم العالي الوصية على القطاع إلى إصدار مقررا ت من بينها المقرر رقم 24 بتاريخ 12 يناير 2016 المحدد لشروط إنشاء واعتماد شعب التعليم العالي، بالإضافة إلى المقرر رقم 345 بتاريخ 9 مايو 2018 المحدد لنظام مراقبة وسير الامتحانات الفصلية في التعليم العالي. ومن أبرز مؤسسات التعليم العالي الجامعة اللبنانية (استثمارات أجنبية) وجامعة شنقيط العصرية (استثمارات خاصة محلية) وجامعة عبد الله بن ياسين.

لقد طالت الاستثمارات الخاصة القطاع الصحي من خلال تمويل العديد من العيادات الخاصة، حيث تساهم بفعالية في دعم المنظومة الصحية في البلاد. وتتركز هذه العيادات في العاصمة نواكشوط ونواذيبو التي هي مدن ذات كثافة سكانية وطلب فعال. نشير إلى أن مكونات القطاع الصحي هي عبارة عن 15 عيادة كبيرة متعددة التخصصات و47 عيادة للاستشارات الخارجية و37 عيادة لجراحة الأسنان، بالإضافة إلى عشرات من مراكز التحاليل الطبية الخاصة.
وهناك جملة من العوامل تواجه القطاع الخاص الصحي في موريتانيا من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل وضعف الطلب وغياب الدعم الحكومي ومنافسة قوية من طرف القطاع الخاص الصحي في الدول القريبة جداً من موريتانيا (السنغال والمغرب).

العلاقة بين المستثمرين المحلين والأجانب: بالرغم من الطابع التقليدي للمجموعات الاقتصادية الخاصة المحلية، فقد استطاعت بعض هذه المجموعات الموريتانية ربط علاقات شراكة مع بعض المستثمرين الأجانب وتحديداً في قطاع الاتصالات والمصارف والصيد البحري. حيث تساهم مجموعة أهل انويكظ بنسبة 49% في رأسمال شركة موريتل مع اتصالات المغرب. كما تساهم مجموعة بوعامتو بنسبة معتبرة في رأسمال شركة ماتل للاتصالات مع اتصالات تونس، بالإضافة إلى مساهمة مجموعة أخرى في اتصالات السودان من خلال شركة شنقيتل.

وتجدر الإشارة إلى أهمية هذه الشراكة في قطاع عصري، ما ساهم في خلق ديناميكية قوية في الاقتصاد الموريتاني من حيث أهمية مجمل تلك الاستثمارات وما وفرت من فرص عمل تقدر بالآلاف لبائعي الرصيد والعاملين في بيع الهواتف الذكية وإصلاحها، وقد استطاعت مجموعات محلية أن تجسد شركات في المجال المصرفي كما هو الحال بالنسبة لمصرف (NBM) من خلال مساهمة شركة كندية.

رابعا: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن ندرة الموارد العمومية وضعف فعالية المشاريع ونقص الخبرات المحلية ساهم في ظهور مقاربات جديدة لتجاوز تلك الإشكالات من أبرزها الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق، لقد لجأت موريتانيا إلى هذا النوع من عقود الشراكة، أملاً في الاستفادة من المزايا المالية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تنفيذ عقود الشراكة بين القطاع العمومي والخاص.

الإطار القانوني والتشريعي

وهكذا فقد استحدثت موريتانيا إطاراً مؤسسياً وتشريعياً مناسباً وواضحاً من خلال المصادقة على القانون الصادر بتازيخ (06 فبراير 2017 والهادف إلى (تسريع نمو الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتمكين الدولة من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة ومن خبرة وتجربة القطاع الخاص الوطني والأجنبي). كما تم مؤخراً تعديل القانون وتكملته والمصادقة عليه من طرف المشرع الموريتاني (البرلمان) بتاريخ يناير 2021.

وهكذا فقد حددت قطاعات أساسية قد تشكل مجالات خصبة لشركات أساسية بين القطاعين العام والخاص هي: الطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية.
وفي هذا الإطار يندرج القانون رقم 06 - 2017 المنظم لمختلف الشراكات بين القطاعين العام والخاص والقوانين التطبيقية. كما تم تكليف خلية فنية بدراسة وتقديم الاستشارات بخصوص هذه الشراكة.

تعديل وتكميل قانون الشراكة بين القطاعين

صادق البرلمان الموريتاني خلال جلسة علنية عقدها يوم الخميس الموافق 21 يناير 2021 على مشروع قانون يعدل ويكمل بعض أحكام القانون رقم 2017-06 الصادر بتاريخ 01 فبراير 2017، المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص... حيث يهدف مشروع القانون إلى إدخال جملة من التعديلات على القانون الحالي، ما يساهم في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويحسن نوعية الخدمات ويرفع كفاءة الإنفاق العمومي.

ويأتي هذا التعديل بعد مرور سنوات على تطبيق القانون رقم 2017-06 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث حصل إجماع على ضرورة إعادة النظر في بعض الجوانب القانونية والمؤسسية للشراكة بين القطاعين، من أجل تسهيل تنفيذها على امتداد التراب الوطني ومتابعتها.

كما يأتي بعد اكتشاف اللجنة البرلمانية العديد من الخروقات في اتفاقية الشراكة بين القطاع العام الموريتاني وشركة خاصة أجنبية المتعلق برصيف حاويات الميناء.

وفي هذا الإطار ارتأت الحكومة إدراج تحسينات مبتكرة على القانون، بهدف الرفع من نجاعة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما قد يساهم في تنمية الاستثمارات العمومية وتحسين كفاءة تنسيق المشاريع والإشراف عليها.

ونشير إلى أن من بين الإضافات التي تم إدخالها على القانون:

- منح مسؤولية أكبر للسلطات المتعاقدة في تحديد مشاريع الشراكة بين القطاعين وتنفيذها.
- توضيح صلاحيات سلطة التنظيم متعددة القطاعات في مجال الشراكة بين القطاعين.
- إلغاء الصلاحيات العملية للجنة الفنية للدعم رغم تعزيز دورها عند المصادقة على عناصر إجراءات الشراكة بين القطاعين.
- توسيع دائرة تطبيق القانون ليشمل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمنطقة الحرة.
- تدعيم الموقع المؤسسي لبنية دعم الشراكة بين القطاعين.

النصوص التطبيقية ذات الصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في موريتانيا

يسمح مرسوم التطبيق رقم 125-2017/و المؤرخ في 2 نوفمبر 2017 بتسهيل تطبيق القانون رقم 06 - 2016 الصادر بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في موريتانيا. ويحدد الأمر رقم 0915/وإ م المؤرخ في 3 نوفمبر 2017 حدود الإجراءات المطبقة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أنواع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص

يتضمن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص نوعين من عقود الشراكة:

عقود الامتياز

حيث يتم نقل مهمة تنفيذ خدمة عامة عن طريق تفويض الخدمة إلى شركة خاصة. ويبوب القانون على فئتين من الشراكات بين القطاعين بموجب عقد الامتياز.

1. الإجارة: المعروفة باسم إدارة مصلحة معينة لمشاريع معينة حيث يكون المشغّل الخاص مسمى مندوباً مسؤولاً عن تشغيل الخدمة نيابة عن الهيئة الحكومية المتعاقدة والتي تسمي جهة التفويض. ويكون متوسط المدة 5 إلى 15 سنة في المتوسط. حيث يتحمل المشغّل الخاص المخاطر المالية المتعلقة بتشغيل الخدمة وصيانتها.
2. الامتياز: هو التزام يشمل مجمل الخدمة والبينة التحتية، حيث إن المهمة الشاملة التي يعهد لها بالشريك الخاص من قبل الهيئة الحكومية المتعاقدة تتعلق بتنفيذ الأعمال وإدارة الخدمة العامة التي لديها المسؤولية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام الأموال العامة

إن المهمة العامة التي أسندتها الهيئة الحكومية المتعاقدة إلى الشريك قد تشمل «كلاً أو جزءًا من تمويل الاستثمارات اللازمة لخدمة عامة أو خدمة ذات مصلحة عامة أو تصميم أو تشييد أو إعادة تأهيل مرافق البنية التحتية أو المعدات أو الاستثمارات الأخرى (بما في ذلك الاستثمارات غير المادية) وصيانتها، وإصلاحها و/ أو تشغيلها أو إدارتها طوال مدة العقد بالكامل».

أمثلة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في موريتانيا

لقد أثمرت مقاربات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في موريتانيا عن تنفيذ المشاريع الآتية:

- بناء محطة للطاقة مزدوجة لتوليد الكهرباء (تعمل بالديزل والغاز) تتراوح قدرتها بين 60 إلى 70 ميغاوات).
- بناء مطار نواكشوط الدولي وفق تعاقد مع رجال أعمال محليين.
- بناء رصيف للحاويات في ميناء نواكشوط المستقل.

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

في هذا الإطار فقد تم تنظيم العديد من الأنشطة والأيام التفكيرية والتشاورية حول العديد من القضايا من التكوين المهنى والتشغيل وباشراك مختلف الفاعلين من سلطة المنطقة الحرة في نواذيبو وغيرها من الفاعلين والشركاء المعنيين والباحثين والأكاديميين والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والشركاء التنمويين. وكان الهدف من مجمل تلك الأنشطة إعداد رؤية وحكامة جديدة تحكم هذه الشراكة مع وضع هيئة وإطار تشاورى شمولي دائم يقيم الحجة على مختلف الفاعلين ويجعلهم أمام مسؤولياتهم. وقد توجت أعمال هذه اللقاءات بتوقيع اتفاقية شراكة بين الوزارات المعنية واتحاد أرباب العمل الموريتانيين لدمج وتشغيل المئات من الشباب العاطلين عن العمل.

وفي هذا السياق تم توقيع اتفاق لدعم الشراكة بين القطاعين بتمويل من الاتحاد الأوروبى بغلاف مالي يبلغ 16.228.000 مليون أوقية.

وتجدر الإشارة إلى أهمية توقيع إعلان نواكشوط لدعم الشراكة الاستيراتيجية بين القطاع العام والخاص لتنمية الساحل بالتعاون مع المركز الدولى للمؤسسات الخاصة (CIPE)، واتحاد أرباب عمل دول الساحل الخمس واتحاد غرف التجارة والصناعة في الدول الخمس خلال الندوة المنعقدة في نواكشوط في ديسمبر 2019 حول موضوع أثر انعدام الأمن على ترقية القطاع الخاص في المجال الجغرافى لدول الساحل. وقد ساعد إعلان نواكشوط على اعتماد المبادئ الأربعة التالية من طرف المشاركين (وضع إطار تشاورى شامل وحواري رسمي بين القطاعين وعلى اعلى المستويات بين دول الساحل، فرض ضرورة مشاركة القطاع الخاص في دول الساحل في الصفقات والاستثمارات مع إعطاء أولوية للتجمعات المنبثقة والمنتسبة لفضاء الساحل بهدف دعمها واستدامتها، وضع برنامج يدعم ويواكب المؤسسات الصغيرة على مستوى دول الساحل خاصة منها تلك المتأثرة سلباً بانعدام الأمن، وأخيراً إعداد استراتيجيات موجهة للنساء والشباب الفاعلين في المجال الاقتصادي مع اعطاء الأسبقية للشباب والنساء الريفيين والريفيات والقاطنين في المناطق المعزولة والفقيرة).

الآفاق والتحديات:

إن إنشاء هيئات من قبيل (خلية الشراكة بين القطاع العام والخاص) يشكل تقدماً مهماً، لكن غير كافٍ للإشراف على تصور وتسويق ومتابعة تنفيذ مثل هذه المشاريع الكبرى والاستراتيجية. وهو ما يعني ضرورة توسيع دائرة تلك الخلية إلى هيئة عمومية ذات صلاحيات وموارد مالية وبشرية قادرة على الإشراف على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبالرغم من ظهور اهتمام الفاعلين الاقتصاديين المحليين بموضوع الشراكة وما يقوم به الاتحاد الوطني لأرباب العمل الوطني من جهود تحسيسية بأهمية الموضوع، إلا أن الرهان سيكون على القطاع الخاص الأجنبي أكثر، لما لديه من إمكانيات مالية وتراكم خبرات. وهو ما يطرح موضوع ضرورة المساءلة والتقييم الدوري لشراكاته مع القطاع العمومي آملاً في تطوير البنى التحتية والتخفيف من الأعباء المالية على الحكومة.
إن تعزيز وتحسين مناخ الأعمال ومسارها بما فيها الشراكة بين القطاعين الخاص والعام سيكون نتيجة وليس نشاطاً وقتياً. وكغيره من المسارات، فإن من مفاتيح وأسرار النجاح والمثابرة والفاعلية في تنفيذ الأنشطة المبرمجة وتنظيم متابعة منهجية مستمرة لمسار التنفيذ. وبعبارة أوضح فعلى السلطات العمومية أن تعمل على المدى البعيد وأن تقوم بأنشطتها بصفة مستدامة، ويجب أن تتواصل وتعزز الجهود المبذولة من طرف الحكومة والهادفة إلى الرفع من قدرات الموارد البشرية والمالية للإدارة لتمكينها من دعم القطاع الخاص بصفة عامة ومن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص كذلك.

إن تعزيز وتقوية غرفة التجارة والزراعة والصناعة الموريتانية وغيرها من الهيئات بما فيها اتحادات المنتجين الصغار والحرفيين لإعطاء هيئات اتحاد أرباب العمل قدرات وطاقات تمكنه من تقديم دعم نوعي لمنتسبيهم في مختلف الميادين ، ومن المفيد التركيز على اعطاء اولوية لغرفة التجارة ورعايتها لتمكينها من نسج علاقات تعاون وشراكة مع غرف التجارة في البلدان المجاورة بصفة تمكنها من الاستفادة من الفرص المتاحة المفيدة ومن استدراج الاستثمارات المحلية المباشرة والأجنبية، وكتوصية عامة فإننا نأمل أن يتم دعم مختلف الفاعلين في مجال الإصلاحات ومسارها خاصة منتدى الفاعلين والمقاولين الموريتانيين الشباب وغرفة التجار الشباب الموريتانيين.

إن أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تكمن بشكل رئيسي في كونها تتيح إمكانية تنفيذ برامج الاستثمار العمومي وتحسين نوعية خدماته بالاعتماد على قدرات القطاع الخاص، في حين يتم تخصيص الموارد العمومية المتاحة لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

إن نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص يتطلب تكاتف الجهود والتعاون من أجل إرساء حكامة جيدة للنهوض بالبلاد وتحقيق تطلعات الشعب.
ونشير إلى أهمية توفير الضمانات الضرورية لحماية المستثمرين وإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ عقود الشراكة حتى لا تحيد عن الأهداف المرسومة لها.

مع ضرورة الاستفادة من تجارب دول الجوار حتى تكون الشراكة بين القطاعين مثمرة للجميع وليست فشلاً جديداً يضاف إلى تجارب سابقة لم تنتج إلا ارتفاع المديونية وضياع فرص التنمية، مع ضرورة التعريف أكثر

بما يتيحه مشروع القانون من إمكانات أمام المستثمرين الخاصين.

وبالرغم من أهمية هذه التجربة، إلا أنها تجربة لا تزال في مراحلها الأولى مع ضعف بل عدم استجابة القطاع الخاص المحلي ليبقى المجال والفرص مفتوحة فقط أمام الاستثمارات الخاصة الأجنبية التي لها القدرة والإمكانيات على فرض شروطها وأجندتها حتى وإن عارضت المنظومة (مثال عقد الشراكة الخاص بتسيير رصيف الحاويات).

وهو ما يتطلب من الحكومة وضع ضوابط وقواعد واضحة لتنظيم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التوصية 3: من الضروري التركيز على تحفيز أكثر للاستثمارات المحلية التي لا تزال دون التطلعات مع إعادة توجيهها بما يتناسب مع التنمية المحلية في الداخل الموريتاني الذي يعاني من نقص حاد في الاستثمارات المتمركزة أساساً في نواكشوط ونواذيبو. وذلك من خلال العمل على تطوير ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة PME لدورها المحوري في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. بالإضافة إلى وضع نظام متابعة لتطورها ومعرفة فرص العمل المترتبة على نشاطها. وتجدر الإشارة إلى إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات أكثر إنتاجية (الصيد البحري، التنمية الحيوانية) بدل التركيز على المواد الخام وانعكاساتها المحدودة على التنمية المستدامة مع ضرورة العمل على تحسين الاتفاقيات مع هذه الشركات.

القسم الثاني: دراسة حالة قطاع الصيد

ملخص تنفيذي

تتناول دراسة الحالة الدور الريادي للقطاع الخاص في مجال تنمية وترقية قطاع الصيد الموريتاني الذي يعتبر من أهم روافد الاقتصاد، زيادة على كونه رافعة محورية تساهم في تثمين المنتوج الوطني، وتدر على الخزينة العمومية ما يناهز مائة مليون أورو سنوياً من الاتحاد الأوروبي وحده. أما إذا ما أضفنا أشكال التعاون الثنائي الأخرى، فسيتجاوز المبلغ أضعاف ذلك. كما أن دراسة الحالة تظهر الدور المركزي للقطاع في ميدان التشغيل وفى استقطاب اليد العاملة المحلية والأجنبية. لقد كان اختيارنا لقطاع الصيد مبرراً ومحكوماً بقناعة راسخة نظراً لتراكم تجربة القطاع الخاص وغناها، ونظراً للدور الذي يسهم به في مجال التشغيل والقيمة المضافة والضرائب والتكوين وتعزيز القدرات. إنه القطاع الوحيد الذي لا مراء في كونه ركيزة قطاع الصيد الخاص. بالرغم من ذلك يواجه قطاع الصيد في موريتانيا جملة من المشاكل البنيوية المزمنة التي تحتاج إلى العمل على صياغة وتنفيذ إستراتيجية شاملة بمشاركة مختلف الفاعلين في القطاع، ما سيمكنه من تجاوز الوضعية السيئة التي يرزح تحت وطأتها، والمساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال استثمار كل هذه المقدرات البحرية المتوفرة في البلد من أجل تحقيق إضافة قيمية نوعية في مجال الصيد؛ حيث يتم التوجه نحو خيارات مدرة من قبيل تصبير وتعبئة واستغلال الأسماك وتوسيع قاعدة استعمالها الغذائي والتجاري، وتشجيع المستثمر المحلي قبل الأجنبي لمكانة المقدرات المتجددة من الصيد السطحي والرفع من الإنتاجية السنوية، ما يعني بالضرورة خلق مزيد من فرص العمل وميلاد استثمارات موريتانية حقيقية في الميدان بمختلف تشعباته. إن التركيز وإعطاء الأولوية للقطاع سيمكن من خلق نهضة اقتصادية تصنيعية تعود بالفائدة والخير على الساكنة وعلى الاقتصاد وعلى البيئة في موريتانيا فالمورد البحري والاحتياطات الكبيرة تعتبر منحة أساسية شكلت وتشكل موارد طبيعية خام ومصدراً أساسيا للغذاء، وللعمالة وللعملة الصعبة. إن الكميات المصطادة من المورد الخاص بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بموريتانيا بلغ 848000 طن سنة 2016 موفراً بذلك أكثر من 64000 فرصة عمل مباشرة وأكثر من أربعة أضعاف ذلك الرقم بصفة غير مباشرة (وهذا يعني أنه أكبر قطاع تشغيلي في موريتانيا إذا ما تركنا جانباً قطاع التعدين والتنقيب السطحي عن الذهب الذي صار يوظف ما يقارب المائة ألف شخص) ناهيك عن دوره المحوري في ضمان الأمن الغذائى.

وأمام هذه الوضعية، فإنه من الواجب علينا كمجتمع مدني أن نناصر من أجل فرض احترام تدابير مناسبة تحترم العامل وتتلاءم مع البيئة في كل المجالات المتعلقة من قريب أو بعيد بالصيد البحري، وهي التدابير التي تمنع انتهاك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للعامل مهما كان وضعه، وتؤسس لاحترام البيئة سواء البحرية أم الأرضية للقطاع بإنسانه وسمكه وفنياته من خلال منع استخدام المواد الضارة بالبيئة والبواخر والمصانع ورفض كافة الأنشطة التي لا تتوافر فيها المعايير البيئية العلمية العالمية. إن موريتانيا تتوفر على فرصة نادرة تمكنها مؤسسياً وجغرافياً من الانتقال من بلد فقير إلى بلد غني منتج يستقطب الاستثمارات والمستثمرين خاصة مع وجود إرادة سياسية مهتمة تتماشى مع التوجهات العربية في تنشيط السوق العربية من خلال قانون استثمار وطني مؤاتٍ. فالفرص التى يوفرها التمويل العالمي عموماً والعربي خاصة كثيرة ومشجعة، مصحوبة بمناخ الأعمال الحالي الإيجابي مع ما يوفره من حوافز وضمانات لرؤوس الأموال الأجنبية، وانحياز البلد إلى اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بعد إقرار قانون شراكة القطاعين العام والخاص، وما يوفره من فرص لإدخال الاستثمار العربي إلى سوق الثروة السمكية، وموافقته على معاهدة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الذي يشكل مرجعيةً وطنية وعالمية لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وحمايتهما. كل ذلك يجعل من قطاع الصيد قطاعاً أساسياً ومحورياً لجلب رأس المال، ما يعنى تطوير القطاع.

السياق العام لدراسة الحالة

هذه الوثيقة هى محاولة لتقديم رؤية حول نمو القطاع الخاص الموريتاني تتناول أحد أهم القطاعات الحيوية التى ربما تكون القطاع الأوفر حظاً عندما يتعلق الأمر بالقطاع الخاص، يتعلق الأمر بدراسة حالة ممحورة ومركزة حول قطاع الصيد ودور القطاع الخاص في ترقيته فهو قطاع لا يزال بكرا وتناوله يحتاج إلى قدر كبير من الصرامة المنهجية وتوفر المعلومات والبحوث الرصينة والدراسات العلمية. معظم الباحثين يظنون أن الاقتصاد الموريتاني اقتصاد ريعي. ولكن الحقيقة تقول إن الاقتصاد الموريتاني ينبني على الصيد أكثر من غيره. فما يوفره قطاع الصيد من فرص للقطاع الخاص وللتشغيل غير متوفر في غيره من المجالات. ذلك ما أردنا تسليط الضوء عليه. أخيراً نريد أن نلفت انتباه السلطات والقطاع الخاص إلى التجاوزات التى تحصل على مستوى القطاع الخاص سواء تعلق الأمر باستدامة الوظائف أو باحترام النظم البيئية أو باحترام حقوق الإنسان والعمل اللائق، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأجانب، إلا أننا ورغم تلك الصورة القاتمة، حاولنا جهدنا إعداد الورقة أو دراسة الحالة اعتماداً على المتوفر من البحوث والدراسات الحديثة والمتقادمة والمسوح والمقابلات والمجموعات البؤرية والاستشارات المتعلقة بقطاع الصيد الموريتاني ونموه على مر السنين. لقد اتبعنا خلال إعداد دراسة الحالة منهجية مندمجة وممنهجة على أساس المحاور الآتية: (أ) الإطار العام لدراسة الحالة (ب) تقديم عام حول قطاع الصيد الموريتاني (ج) الوضعية الراهنة للقطاع مع حصيلة تشخيصية وتقييمية له اعتماداً على مختلف السياسات والإستراتيجيات القطاعية (د) الاستثمار الخاص في مجال الصيد ودور القطاع الخاص (و) ثم تناولنا أهم العراقيل والعقبات والفرص لنخرج ببعض الملاحظات والتوصيات. وعلى العموم فقد حاولنا جهدنا وحسب الإمكان أن نكون موضوعيين.

الإطار العام لدراسة الحالة:

يتركز الإطار العام للدراسة على توضيح مبررات اختيار قطاع الصيد البحري الموريتاني كموضوع لدراسة الحالة وتبيان دوره المحوري في نمو الاقتصاد الوطني وأهميته، وذكر أهم التحديات المرتبطة به. إن وجود ترابط وتكامل بين الأهداف المرسومة لقطاع الصيد في المسار التنموي الموريتاني مع أهداف التنمية المستدامة ومع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. فالأهداف تتلاقى من حيث تسيير المخاطر البيئية أو التنمية المستدامة (رقم 14) أو المحافظة على التنوع البيئي البحري والشاطئي والحد من أخطار الكوارث. كما تلتقي مع هدف ترقية وتنمية القطاع لصالح الفقراء، بالإضافة إلى استحداث وإقرار إطار عملي للتشجيع يتلاءم مع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. من هنا تتضح أسباب ودوافع اختيارنا قطاع الصيد البحري الموريتاني لدراسة الحالة.

تتناول دراسة الحالة الدور الريادي للقطاع الخاص في مجال تنمية وترقية قطاع الصيد الموريتاني الذي يعتبر من أهم روافد الاقتصاد الوطني زيادة على كونه رافعة محورية تساهم في تثمين المنتوج الوطني وتدر على الخزينة العمومية مداخيل معتبرة من العملة الصعبة سنوياً كما سنحاول إظهار دوره في مستقبل التنمية الاقتصادية للبلد فهو من أكثرها جدوى واستقطاباً لليد العاملة المحلية والأجنبية، وتم اختيار هذا القطاع عن قناعة مبررة معتمدة على تراكم تجارب القطاع الخاص في مجال الصيد وغناها وللدور الذي يساهم به في مجال التشغيل والقيمة المضافة والضرائب والتكوين وتعزيز القدرات، فهو القطاع الوحيد الذي لا مراء في كونه ركيزة قطاع الصيد العمومي رغم بعض التحديات المطروحة مثل ضعف وانعدام البنية التحتية وصعوبة المهنة وضعف التكوين، إلا أنه قطاع مختلط يدمج المرأة ويساعد الشباب، قطاع يتميز عماله بفقدان التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية حيث يعانون أكثر من غيرهم ولا يتوفرون على عقود عمل وجلّ عمالته من الأجانب. ونشير أخيراً إلى أن دراسة الحالة تقدم تحليلاً علمياً لدور القطاع أملاً في سبر غوره ومعرفة حجمه وأهم الفاعلين فيه والمعوقات التي تقف في وجه تطوره وإسهامه بفعالية في التنمية الاقتصادية المستدامة في موريتانيا ورسم خارطة مصحوبة بجملة من التوصيات والمقترحات الرامية إلى تجاوز مختلف الاختلالات.

مبررات اختيار قطاع الصيد: يعتبر قطاع الصيد والاقتصاد البحري أحد مرتكزات الاقتصاد الموريتاني من حيث مساهمته في التوازنات الاقتصادية الكلية وخلق مزيد من فرص العمل، بالإضافة إلى دوره في جهود محاربة الفقر وتوفير الأمن الغذائي. وقد تعززت أهمية القطاع

أكثر في سياق تداعيات جائحة كورونا وما يتطلبه البلد من اعتماد ذاتي على المقدرات والموارد الاقتصادية المحلية. وبالرغم من ذلك فلا تزال مساهمة القطاع في المسار التنموي وتحقيق أهداف النمو المتسارع والرفاه للفترة بين 2016 - 2030 تتطلب تحسين الحكامة ودمجاً حقيقياً لمختلف شعب القطاع في الاقتصاد الوطني.

تقديم عام حول وضعية قطاع الصيد الموريتاني

تعتبر موريتانيا من أهم الدول المنتجة والمصدرة للسمك نظراً لما تتوفر عليه من ميزات طبيعية جعلتها في مصاف البلدان المنتجة للأسماك، فقد حباها الله بشاطئ ممتد على المحيط الأطلسي يبلغ طوله نحو 750 كلم وتتلاقى في مياهها الإقليمية التيارات البحرية الدافئة والساخنة، الأمر الذي هيأ لمياهها أن تكون مأوى لكثير من الأسماك والأحياء المائية التي تهاجر في معظم فصول السنة للحياة والتكاثر في مياهها. وبسبب تلاقي التيارات ووجود جرف قاري (80 ميلاً) مناسب لتوافر كميات كبيرة من الأسماك ذات الجودة العالية طيلة فصول السنة، إلى جانب وجود بيئة في قاع المحيط ملائمة لغذاء وتوالد الأسماك، إضافة إلى وجود مياه قارية غنية بالأسماك تتمثل في نهر السنغال بطول 500 كلم وعدة روافد مثل: كاراكورو، كوركل، واد الكرفه وبحيرات مثل بحيرة اركيز وكنكوصة ولبحيرو فم لكليته الخ. من هنا شكل قطاع الصيد مورداً رئيسياً لإيرادات خزينة الدولة الموريتانية، وذلك عبر الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة مع عدد من التجمعات والدول مثل: الاتحاد الأوروبي واليابان والصين الخ. وحسب إحصائيات الوزارة المكلفة بالصيد تتواجد بالمياه الموريتانية أكثر من 300 نوع من الأسماك منها 173 نوعاً قابلاً للتسويق عالمياً.

من هنا، فإن اهتمام السلطات الموريتانية بقطاع الصيد البحري كان حديثاً نسبياً، إذ ظل القطاع يدار بصورة عشوائية غير مخططة حتى تبنت السلطات سياسة جديدة للصيد استهدفت دمج القطاع في الاقتصاد الوطني للبلاد، فأنشأت شركات متعددة للصيد البحري وأقامت مصانع عديدة متعددة التخصصات للتجميد والتخزين والتحويل، بعضها مازال قائماً والبعض تمت تصفيته وأفلس أو فُلِّس، كما تم سن العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم استغلال هذه الثروة، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على حيازة بواخر للصيد الكبير بحيث نتج عن ذلك ارتفاع قيمة صادرات البلاد من الأسماك من مليار أوقية سنة 1978 إلى 30 مليار أوقية سنة 1986 وذلك بواقع 70% من القيمة الإجمالية للصادرات، ومنذ ذلك الحين أصبح قطاع الصيد البحري أحد أهم القطاعات المشاركة في تنمية البلاد وحصولها على العملات الصعبة، على الرغم من محدودية الإمكانيات التصنيعية لدى البلد وما تواجهه ثروتها من نهب من طرف أساطيل أجنبية يتم تصدير ملايين الأطنان سنوياً إلى جميع أنحاء العالم، فإضافة إلى الصين واليابان، فإن الاتحاد الأوربي يظل المستورد الرئيسي للأسماك الموريتانية بحوالي 7340 طناً في السنة.

اعتمدت موريتانيا خلال الـ 25 سنة الأخيرة 6 استراتيجيات لتسيير الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية. ووفقاً لخبراء في مجال الصيد أسهموا في نقاش الاستراتيجية الوطنية الجديدة للصيد (2019 - 2025)، ينبغي أن تتضمن: (ا) تشجيع الصيادين الوطنيين، (ب) تعزيز البنى التحتية القاعدية، (ج) الحفاظ على الثروة السمكية، (د) اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني.

يمثل الحفاظ على المصادر البحرية وبيئتها أولوية لدى الحكومة الموريتانية حيث يندرج بصفة اندماجية مع الهدف التنمية المستدامة التى قررتها ورسمتها الأمم المتحدة للفترة بين 2015 - 2030 ويمر تحقيق هذا الهدف بالضرورة بتحسين معرفة هذه الموارد وبيئتها لتوفير أساس علمى يمكن من التوقع والإنذار المبكر ومرجعاً موضوعياً لصناع القرار. إن المتابعة التى تقوم بها الحكومة ممثلة في وزارة الصيد ووزارة البيئة وغيرهما من خلال المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، وعلى وجه الخصوص رصد ومتابعة مختلف المناطق البحرية بصفة منتظمة مقدماً معلومات تمكن الحكومة من اتخاذ القرارات الأنسب بيئياً وفنياً، سواء تعلق الأمر بالمصائد أو بالمخزونات أو بالحالة البيئية. لذلك فدراسة الحالة هذه عرضت من بين ما تعرضت له للصيد فى خدمة التنمية المستدامة والصيد والتنوع البيولوجى والصيد والتغيرات المناخية: وفي ما يتعلق بالبيئة البحرية، يقوم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد بوضع برامجه بالتشاور مع الهيئات المعنية على وجه الخصوص، لدراسة ومراقبة أداء النظم الإيكولوجية والتأثيرات عليها، بالإضافة إلى آثار تغيرالمناخ.

الوضعية الراهنة للقطاع

يمتد الشاطئ الموريتاني من دلتا نهر السنغال وحتى خليج الرأس الأبيض في مدينة نواذيبو حيث تتوفر موريتانيا على واجهة بحرية تبلغ حوالى 750 كلم^2، بالإضافة إلى منطقة اقتصادية خالصة تقدر بـ200 ميل، مساحتها 234 ألف كلم مربع، مع حيازتها لجرف قاري عريض (39 ألف كلم مربع)، وتعرف هذه المنطقة بوفرة وتنوع مواردها السمكية ذات الجودة التجارية العالمية العالية، وقد تم تصنيف ما يربو على مئات العيّنات من الأسماك؛ جلُّها ذو قيمة تجارية وغذائية عالية مثل (الأخطبوط، الحبار الرخوي)، والأسماك القشرية والأسماك السطحية. وتتميز هذه الشواطئ بكونها من أغنى شواطئ العالم وأكثرها أماناً حيث تقدر الكميات الممكن اصطيادها، دون الإخلال بالتوازنات البيولوجية للمخزون بـ 1. 8 ملايين طن سنوياً، رغم أن نسباً كبيرة منها تصدّر بشكل خام من دون تحويل أو تصنيع. وتستغل هذه المصائد من خلال الصيد التقليدي الذي يعتبر من أقدم أنواع الصيد لدى الموريتانيين، وكذلك تستغل من خلال الصيد الصناعي، وقد عرفت أساطيل هذه الأنظمة تزايداً كبيراً خلال السنوات الأخيرة.

الصيد أساسي وضروري للاقتصاد الوطني الموريتاني، حيث شكل خلال السنوات الماضية من 4% إلى 10% من الناتج الداخلي الخام. ويشكل 35 إلى 50% من صادرات الدولة. وحسب المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، فإن الصيد يشكل 6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، كما أن 29% من مداخيل الخزينة العامة من الأموال تأتى من قطاع الصيد[10]. هذا النشاط محكوم بعدد من القوانين والمقررات التى تنظمه وتنير الطريق أمام المستثمرين فيه. فقد اعتمدت الدولة جملة من القوانين والنظم والمساطر والترتيبات، إضافة إلى مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والجهوية، إلا أن أهمها يبقى المدونة الوطنية (مدونة الصيد) وذلك ما سنتناوله في الفقرة التالية التى نسوقها كمثال على البعد القانوني والبعد البيئي لهذا النشاط الأساسي والحيوي.

- البعد القانوني والتنظيمي والمؤسسي لقطاع الصيد: يعتبر القانون رقم 015/ 017 الصادر بتاريخ 19/12/2015 القانون الأساسي الجامع لمختلف النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الصيد البحري في موريتانيا، حيث يهدف هذا القانون الذي يتضمن مدونة الصيد البحري إلى تحديد القواعد المطبقة على الصيد البحري في المياه الخاضعة للقانون الموريتاني. كما توضح مواده البالغة 699 شمولية هذا القانون المندرج في سياق جهود الحكومة الموريتانية لوضع ضوابط قانونية لإصلاح القطاع. هذا القانون ينظم كافة المسائل المتعلقة بالاستثمار في قطاع الصيد من طرف الاختصاصيين.

- البعد البيئي: لقد ظل الوسط البيئي البحري محصوراً على أنشطة الصيد البحري، إلا أنه في الآونة الأخيرة عرف أنماطاً جديدة من الاستغلال المكثف والتي لها انعكاسات بيئية خطيرة من بينها:

1. تزايد أنشطة النقل البحري في السواحل الموريتانية خاصة حاملات النفط العملاقة وتشييد البنى التحتية ووجود تجمعات حضرية في مناطق الساحل).
2. عمليات البحث عن النفط والغاز في أعالى البحار الاستغلال المنجمي في المناطق المتاخمة للشاطئ طالت الآثار البيئية في منطقة النهر(الصيد التقليدي) من خلال استخدام مكثف للمدخلات الزراعية (المبيدات لمكافحة الحشرات).

حصيلة تشخيصية وتقييمية

تمثل الكميات المصطادة في المنطقة الاقتصادية الحصرية الموريتانية ما يقدر بـ 800000 طن سنة 2014 و2015. أما مجموع الكميات المصطادة من طرف الأسطولين الصناعي والتقليدي الوطنيين حوالي (4000) سفينة وطنية وأجنبية.

إن التطور الحاصل بسبب أنشطة الصيد البحري كقيمة مضافة ومنذ سنة 2009 ارتفعت مساهمة الصيد في الناتج الداخلي الخام للبلد بحدود 16,8+ بين 2008 و2010. وهذه الزيادة المعتبرة تعود إلى التطور الحاصل على مستوى الصيد التقليدي الشاطئي وتدخل القطاع الخاص والمستثمرين الخاصين والى تنوع الموارد السطحية ونمو الصيد السطحي الذي كان الهدف منه تغذية مصانع دقيق السمك والرفع منها إضافة إلى إنتاج زيت السمك. وهنا نسجل أن هذه المصانع كان لها أكبر أثر على انعدام الأمن الغذائي من خلال ارتفاع أسعار سمك السردين الذي كان يعتبر جزءاً أساسياً في متناول الطبقة المتوسطة والفقيرة من الساكنة الموريتانية الشاطئية. إن استهلاك الأسماك في موريتانيا

ومساهمة الصيد في الأمن الغذائي والتغذوي للسكان لم تحظَ أبداً بمتابعة دائمة أو بدراسات متخصصة. ومن أجل تعزيز حكامة هذا القطاع أنشأت موريتانيا شركة لتحويل المنتجات السمكية في نواذيبو تتوفر على مصنع لهذا الغرض، وتقوم بتحضير وتحويل وحفظ وتعليب منتجات البحر، وبشكل خاص الأسماك الصغيرة ومنتجات السردين وتثمين أسماك السطح التي تحظى بالأولوية من طرف الحكومة الموريتانية في هذا المجال، وتعالج الشركة سنوياً مليون ونصف مليون طن من الأسماك منها مليون ومائتا ألف من أسماك السطح. وأخيراً شهدت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للقطاع تطوراً ملحوظاً، حيث وصل الإنزال إلى 700000 طن أو 60 % من الكميات المستخرجة من المنطقة الخالصة لموريتانيا. أما الإيرادات السنوية للخزينة العامة، فقد تضاعفت تقريباً وبلغت الصادرات العامة للقطاع أكثر من مليار دولار، ما جعل الصيد في موريتانيا أهم قطاع تصديري من حيث الريع والقيمة المضافة. وبالنسبة للتشغيل، فالقطاع يوفر حالياً 226000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بما فيها الصيد القاري [11].

ونمت القيمة المضافة للصيد باطراد خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 2,9 مليارين سنة 2014 إلى 6,2 مليارات أوقية جديدة سنة 2018، كما تضاعفت حصة الصيد من الناتج المحلي الخام للقطاعات الأولية من 7.1% سنة 2015إلى 13.3% سنة 2018، في حين بلغت الاستثمارات الخاصة (القطاع الخاص) في هذا القطاع 13,5 ملياراً سنة 2018، وهو ما يقدر بحوالى 370 مليون دولار أمريكى بزيادة تقدر بـ 105 ملايين دولار على الهدف والتوقعات التى رسمتها الاستيراتيجية القطاعية للصيد في افق 2020/2019. وارتفع عدد المصانع المرخصة من 68 سنة 2013 إلى 149 سنة 2018، ما زاد من سعة تخزين المنتجات السمكية من 20000 طن سنة 2013 إلى 70000 طن سنة 2018، بزيادة تربو على300 %. كما ارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك الوطنى للأسماك من 10 كيلوغرامات سنة 2014 إلى 12.6 كلغ سنة 2018 [12].

أما صناعات الصيد التحويلية فليست متطورة أو مطورة وغير مستغلة، حيث يمكن تعداد 80 مصنعاً تحويلياً، وتقوم في معظمها بتخزين وحفظ الأسماك المجمدة. ومن بين الثمانين مصنعاً هناك 66 معترف بها وتستجيب لمعايير الاتحاد الأوروبى، وتبلغ طاقتها التخزينية والاستيعابية حوالي 700 طن في اليوم. إن نسبة استغلالها ضعيفة تصل في أحسن الحالات 30%، أما الوحدات التصنيعية الأكثر حداثة فلها القدرة على صناعة منتجات أكثر قيمة وأفضل مثل منتجات السردين المحفوظة والمجمدة والتونة وغيرها. ولا تتوفر في موريتانيا الآن إلا على أربعة موانئ للصيد (نواذيبو ونواكشوط وتانيت انجاغو).

أما الشركة الموريتانية لتسويق منتجات الصيد والتى تحتكر المنتجات المجمدة، فتتكفل بمعظم الصادرات. ويتعلق الأمر أساساً بتصدير الأسماك غالية الثمن الموجهة إلى السوق اليابانى والاتحاد الأوروبي. ووصلت قيمة الصادرات السنوية إلى 380 مليون دولار سنة 2014 [13]. في سنة 2019 سجل قطاع الصيد نمواً حقيقياً يقدر بـ20% بعد سنين متتالية من التراجع والضعف. كما شهد الناتج الداخلي الخام لقطاع الصيد نقصاً طفيفاً بنسبة 0,9% ليستقر في حدود 2,1 مليارى أوقية جديدة أي ما نسبته 2,4% من الناتج الداخلي الخام العام و3,21% من الناتج الداخلي الإسمى للقطاعات الأولية أو الأساسية. وهذا التراجع يمكن تفسيره بانخفاض أسعار تصدير الأسماك عموماً [14]. ومن بين ما يمكن الاستئناس به هنا هو المحاولات الجادة للدولة لتعزيز القطاع الخاص. فقد تم التوقيع حديثاً على اتفاقية تمويل بين الجمهورية الموريتانية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة يبلغ قدرها 600 مليون دولار وهو ما يعادل 22 مليار أوقية سلفة على فترة خمس سنوات ابتداء من سنة 2020 مخصصة لدعم القطاع الخاص من بين أمور أخرى[15].

بيانات حول الصيد في موريتانيا:

نورد في ما يأتى بعض المعطيات المتعلقة بقطاع الصيد:

- مجموع الكميات المصطادة 589000 طن سنة 2018
- الأسطول الصناعي والتقليدي يتكون من 4000 سفينة سنة 2018
- مساهمة الصيد في الناتج الداخلى الخام 16,8%
- الإيرادات السنوية للخزينة العامة بلغت مليار دولار. أما المدخول من العملة الصعبة فبلغ أكثر من 370 مليون دولار أمريكى
- استثمارات القطاع الخاص في القطاع بلغت 13,5 ملياراً سنة 2018
- عدد الموانئ 5
- قيمة الصادرات السنوية 380 مليون دولار سنة 2014[16]
- عدد المصانع التحويلية 80 مصنعاً تحويلياً.
- سعة تخزين المنتجات السمكية 20,000 - 70,000 طن سنة 2018
- عدد المصانع المرخصة 68 إلى سنة 2013، نمو قطاع الصيد 20 % سنة 2019

الاستثمارات في القطاع

لقد شكل تطوير صناعة المنتجات البحرية هدفاً أساسياً لكل الاستراتيجيات الرامية إلى ترقية مساهمة القطاع في التنمية منذ الاستقلال وخاصة فترة السبعينيات، حيث تم إعلان السياسة العامة للصيد البحري سنة 1979. وبالرغم من العديد من المحاولات لتصنيع وتحويل المنتجات البحرية لما يقارب 40 سنة، فلا تزال المعالجة التقليدية هي السمة الأبرز للنشاط الخاص المرتكز على مصانع لتجميع وحفظ المنتجات السمكية بهدف تصديرها. ليبقى التصنيع محصور أساساً في مصانع الدقيق والزيت والتي هي محل انتقادات من طرف هيئات المجتمع المدني لما يترتب عليها من أضرار بيئية جسيمة، حيث وصل عدد المصانع سنة 2018 إلى 154 مصنعاً منها 41 مصنعاً معتمداً خاصاً بدقيق السمك والزيوت. أما بخصوص التوزيع الجغرافي لهذه المصانع، فهي موزعة بين 92 مصنعاً في نواذيبو و62 مصنعاً في نواكشوط، بالإضافة إلى تراخيص لمصانع أخرى في ميناء تانيت الجديد. ولم تتوقف الاستثمارات الخاصة عند هذا الحد بل تجاوزته إلى الاستثمار في مجال تشييد مصانع دقيق الأسماك ذات الطاقة الإنتاجية العالية التى تقارب 1 مليون طن، حيث تقدر كمية الأسماك الصغيرة السطحية المعالجة في مصانع الطحن ما يربو على 300 ألف طن. ونشير إلى أن أهم الفعالين في هذا المجال شركات أجنبية إسبانية وصينية وتركية. الجدول التالى يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية من سنة 2011 إلى 2017: (أما بالنسبة لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصيد في موريتانيا بين سنتي 2017 و2018 [17] فهى كالتالي: 4,10 ملايين دولار لسنة 2012 و11 مليوناً سنة 2013 و6,36 سنة 2014 و3,45 سنة 2015 و19,60 سنة 2017).

تطور مبيعات الأسماك الموريتانية

يوضح هذا الجزء من الدراسة تطور مبيعات الأسماك خلال الفترة 2016 - 2017 حيث عرفت صادرات القطاع قفزة من سنة 2011 إلى سنة 2014 لتتجاوز معدل 400 مليون دولار سنوياً، وذلك بفعل ارتفاع أسعار السمك، والزيادة المعتبرة في حجم الإنتاج الذي بلغ ذروته سنة 2011 بإنتاج قرابة مليون طن من كل الأصناف وخلال سنة 2017، ورغم تراجع الإنتاج الإجمالي من حيث الكمية، فإن عدداً من العوامل قد ساهم في تحسين الموارد المحصلة من تصدير منتجات الصيد البحري، حيث بلغت 580 مليون دولار، وهو رقم قياسي لم تبلغه من قبل، كما تم توسيع حقل احتكار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك (SMCP) ليشمل مصانع دقيق وزيوت السمك وتصدير الأسماك الطازجة.

الاتفاقيات في مجال قطاع الصيد البحري

لقد أبرمت موريتانيا العديد من الاتفاقيات في مجال الصيد مع مختلف دول العالم واستقطبت العديد من الأساطيل الأجنبية التي ظلت تسرح وتمرح وتصطاد دون رقيب بسبب انعدام ومحدودية الوسائل الوطنية الضرورية لتعقب السفن وملاحقتها وفرض احترام المياه الإقليمية. على الرغم من توفر مقدرات بحرية هائلة

في مجال الصيد، فإن الاستثمار والتمويل ظلا يشكلان عقبة أمام تطوير هذا القطاع الحيوى خاصة من طرف الصناديق العربية والإسلامية التي ركزت على تمويل الزراعة والتعدين والبنية التحتية للدولة الحديثة «على حساب الصيد إضافة إلى الغياب شبه التام للقطاع الخاص خلال فترة طويلة رغم أن القطاع شهد بعض المحاولات الجادة خلال الثمانينيات من القرن الماضى، تمثلت في جلب بعض الاستثمارات العربية في إطار العلاقات الثنائية، مثل: (أ) التجربة العراقية، مع إنشاء الشركة العراقية - الموريتانية للصيد SIMAR (ب) والتجربة الليبية من خلال إنشاء الشركة العربية الليبية الموريتانية للصيد SALIMAUREM (ج) نموذج الشراكة مع الجزائر في الشركة الجزائرية الموريتانية للصيد ALMAP»، و(د) التجربة الموريتانية الروسية في مجال للصيد MOSOV. وتمكنت الحكومة أخيراً من ضبط المجال البحري الوطني خاصة مجال صيد الأعماق من خلال إبرام بعض الاتفاقيات نذكر منها:

- اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي وهي اتفاقية شراكة مميزة، شجعت على عقد شراكة دائمة في مجال الصيد مع موريتانيا تحين كل 4 سنوات، وتقدر الاتفاقية بعشرات الملايين من اليورو ولا تزال هذه الاتفاقية سارية المفعول. ورغم العائد المالي للاتفاقية، إلا أن لها مخاطر على البيئة البحرية وعلى قدرة الموارد على التجدد.
- اتفاقية الصيد مع الصين: وهي اتفاقيات متعددة. والأخيرة منها اثير حولها العديد من الشكوك سنة 2010، حيث تسمح الاتفاقية للشركة الصينية بولي هوندون ببناء وتشغيل مجمع صناعي متكامل للصيد البحري في مدينة نواذيبو الساحلية بكلفة مالية تصل إلى 100 مليون دولار تشمل أيضاً استصلاح الأراضي المخصصة لبناء رصيف للرسو ومرفأ لتفريغ البواخر. كما تشمل إنشاء مصانع لدقيق السمك وأخرى للثلج والتبريد ووحدات لعلاج المنتجات السمكية وورشات لصناعة قوارب الصيد التقليدي. وتتضمن الاتفاقية إعفاءات ضريبية وجمركية كبيرة لصالح الطرف الصيني وتسهيلات جمة في ما يخص استيراد العمالة الأجنبية، كما تضمن له استقرار النظام القانوني طيلة مدة تنفيذ الاتفاقية التي تنص على أنها تمتد لفترة 25 عاماً، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك. لكنها في المقابل تنص على التزام الطرف الصيني بخلق 2463 فرصة عمل دائمة وبضمان التكوين المهني للموريتانيين الذين سيقوم باكتتابهم.
- اتفاقية الصيد مع السنغال تتجدد سنوياً وتتعلق أساساً بالصيد السطحي.
- اتفاقية سنوية للصيد مع روسيا
- اتفاقية سنوية للصيد مع اليابان، وتتعلق بالأسماك الثمينة.
- اتفاقية الصيد مع تركيا.
- اتفاقيات الصيد مع بعض الدول العربية.

لم تتوقف الشراكات على تلك الاتفاقيات، بل شملت التعاون مع شركاء آخرين مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية العالمية (فاو FAO) والحظيرة الوطنية لحوض أركين ودجاولينغ والمعهد الموريتاني للبحوث والمحيطات والصيد بالإضافة إلى العديد من الهيئات البحثية الجهوية والإقليمية والدولية مثل RAMSAR UICN وغيرها.

ج) المساءلة: لقد انتبهت موريتانيا مبكراً إلى أهمية التدقيق والمساءلة. فمسألة الشفافية والمساءلة في مجال الصيد محورية ولاغنى عنها. لقد كان المجتمع المدني حاضراً بقوة إن لم يكن رأس الحربة في فرض اتباع مبادرة الشفافية الدولية للصناعات الاستخراجية في قطاع الصيد، ما أدى إلى نتائج اقتصادية ايجابية. رغم تواضعها في البداية، فقد أثمرت نتائجها بعد ذلك، ما كان له أثر محوري في تحقيق المساءلة [18].

وعلى الرغم من وجود لجان لشفافية الصناعات الاستخراجية ولجان برلمانية تسعى إلى المحافظة على البيئة والدفاع عن المواطن وعن المقدرات الوطنية خلال السنوات الماضية، فإن استنزاف الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات تجاوز كافة التقديرات والاحتمالات واستشرى حيث أتى على الأخضر واليابس وارتفعت المخاطر المالية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن كل ذلك بسبب غياب الشفافية في مختلف مسارات التعامل والإبلاغ والتوظيف.

وحاولت السلطات خلال الفترة الماضية 2014 - 2018 تجاوز بعض العقبات، بل إنها سعت إلى فرض الشفافية والمساءلة من خلال جلب وحشد الاستثمارات الموجهة خاصة لتنمية قطاع خاص يواكب قطاع الصيد خاصة في المنطقة الحرة بمدينة نواذيبو، وإلى توسيع شبكات الطرق. ومن المهم اجراء تقييم دقيق للمخاطر المالية

والبيئية والمجتمعية بعناية كبيرة. وتظهر مختلف التجارب أن هناك مخاطر حقيقية تتعلق بالميزانية وبالشراكة التى تحدث غالباً في غياب تام لاحترام الاشتراطات التشريعية الشاملة والشفافة المستوحاة والمطلوبة في مختلف مبادئ الشراكة الدولية الناجحة من قبيل اعتماد بنود احترام حقوق العمال وفترات عملهم وتأمينهم وتجديد عقود العمل إضافة إلى المبادئ الحقوقية.
وتشير مختلف المؤشرات بجلاء إلى انحسار هذه التجربة إن لم نقل فشلها حتى الساعة، ما أثر سلباً على مقدرات البلد ويعيق تطورالقطاع الخاص واندماجه خاصة في ما يتعلق منه بالجانب المجتمعي والحقوقي الذي صارعماله رهينة إما للبطالة أو لحسابات أرباب العمل الساعين وراء الثروة واستغلال البشر، أو التبعية للاتفاقيات الدولية طويلة المدى الخ.

وخلال سنة 2020، فإن القطاع صار يتوفر على حكامة مقبولة ـ رغم نواقصها ـ ربما تكون من أفضل الحكامات القطاعية الأخرى في البلد وذلك بسبب عدة عوامل منها:

- إن معظم الشركاء الوطنيين يفرضون ضرورة الحكامة الجيدة والمساءلة خاصة الاتحاد الأوروبي والاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة IUCN والبنك الدولي وغيرهما بالإضافة إلى الالتزامات الدولية لموريتانيا في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي واتفاقية المناطق الرطبة وRAMSAR وغيرها.
- التمثيل والحضور الفاعل للمجتمع المدني من خلال ممثليه في اللجان القطاعية خاصة منها الصيد.
- الوعي المتزايد لدى عمالة وساكنة البحر بحقوقهم وبضرورة استفادتهم من مقدراتهم البحرية.
- إنشاء فريق برلماني خاص بالصيد 2020.
- الدور المحوري للمكتب الدولي للشغل الذي يمول العديد من البحوث والدراسات وحتى المشاريع لفائدة الصيادين التقليديين فارضاً حداً أدنى من الشفافية والمساءلة في التعامل.
- المشكلة البيئية التي فرضت نفسها من خلال مطالبة الساكنة المحلية بضرورة احترام الشاطئ ومحاربة الصيد الجائر وغيرها من الأمور التي تخل بالتوازن البيئي والأيكولوجى.
- الإعلام والصحافة الخ .

الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد

ظل قطاع الصيد إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد الموريتاني، وذلك لمساهمته في خلق الثروة وفرص العمل، وتحصيل الإيرادات الضريبية وجلب العملة الصعبة وضمان توازن الميزان التجاري وتوفير الأمن الغذائي. ونظراً لغياب نظام دقيق لمتابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي رغم أهميته بالنسبة للحكامة الجيدة للقطاع، فإن هناك حاجة ماسة ودائمة إلى تحيين المعطيات الكمية المتوفرة على علاتها والتي تمكن من تقويم مساهمته في الاقتصاد الوطني والتي يتعذر الحصول عليها في أغلب الأحيان. ويوفر فرصاً لما بين 42 ألفاً إلى 43 ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى 13 ألف عامل في إشغال غير مباشر[19]. أضف إلى ذلك تصلب العقليات وعزوف جل الموريتانيين عن العمل في الصيد بل وتكبّر بعضهم عليه.
الأمن الغذائى: أما في ما يتعلق بالأمن الغذائي فإن مساهمة الصيد في المجال الغذائي [20] تتميز بالكثير من التقلبات، فمن 9،4 كلغ إلى 6،1 كلغ /للفرد /للسنة / الإ أن تحسناً مهما بل ومعتبراً طرأ على مستوى استهلاك الأسماك خلال السنوات الأخيرة حسب التدقيق الذي قام به مكتب الدراسات العالمي للصناعات سنة 2009 الذي يشير إلى أن حجم المنتجات البحرية المستهلكة بلغ بين 25 إلى 30 ألف طن سنوياً، ما يعطى معدلاً بلغ 9 إلى 11 كلغ سنوياً للفرد. لقد شكل الصيد منذ أمد بعيد ركيزة أساسية في الأمن الغذائي بالنسبة لساكنة الشواطئ إضافة إلى ساكنة النهر. فالقطاع البحري حيث يوفر أكثر من 55 ألف فرصة عمل مباشرة بدون الأخذ في الحسبان لفرص العمل غير المباشرة. أما الكميات المصطادة فتقدر بـ 700 ألف طن سنة 2018 مقارنة بـ300 ألف طن سنة 2011 [21]. وفى هذا الإطار قامت السلطات بتأسيس الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك سنة 2013 بهدف دعم هذه السياسة وتعزيز الأمن الغذائي وذلك بالشراكة مع وكالة التعاون الإسباني تهدف إلى محاربة الفقر والمجاعة وخلق مزيد من فرص العمل. وقد ضاعفت الشركة من تدخلاتها خلال أزمة جائحة كورونا الحالية نظراً لتداعياتها الخطيرة على الطبقات الفقيرة والمهمشة. إن جل الدراسات تبين ارتفاعاً في مستوى استهلاك السمك حيث تراوح بين 9 إلى 10 كلغ للفرد سنوياً أي بمستوى استهلاك بلغ 50 إلى 53 ألف طن سنوياً.

معوقات قطاع الصيد البحري

من أهم معوقات نمو قطاع الصيد الموريتاني يمكننا أن نعدد الكثير لكننا فضلنا التركيز على الأهم:

- قِدم وتقادم النظم التسييرية والتقنيات المتبعة على مستوى القطاع
- عدم تمكن قطاع الصيد من تصنيع المنتجات البحرية محلياً والغياب التام لأية محاولات للتصنيع ولتوطين المهنة.
- الدعم الأجنبي ظل يسعى بالأساس إلى تأمين تزويد الأسواق العالمية بهذه السلع الأولية دون انقطاع، وربما بسبب هذا، لم تنجح المحاولات الكثيرة لدمج هذين القطاعين في نسيج الاقتصاد الوطني.
- غياب الدعم الخارجي وانعدام دوره الهام في ترقية هذا القطاع على الرغم من أهميته ومن حجم التحديات التي عرفها.
- عدم توفر الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيه المستثمرين للاستثمار في موريتانيا.
- ضعف القيمة المضافة بسبب ضعف التصنيع.
- هيمنة القوى الخارجية على تقنيات الاصطياد وعلى الاستفادة من القيمة المضافة للقطاع (الاتحاد الأوربي، الصين، اليابان وتركيا وغيرها).
- الفساد المنتشر بقوة داخل مختلف مفاصل القطاع.
- تهالك أسطول السفن الوطنية.
- غياب مراكز إصلاح السفن.

المقترحات والتوصيات:

إن ترقية ونمو قطاع الصيد الخاص الموريتاني يبقى محكوماً بعدد من العوامل المؤسسة التي لا غنى عنها، ويمر حتماً بالمسارات التالية إن أردنا بالفعل تطويره:

- توصيات تتعلق بتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص مثل (- ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الميناءية في المناطق الأكثر استقطاباً للمستثمرين، توفير مستويات مقبولة من البنية التحتية الكهربائية والمائية والتصنيعية، الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التكوين وتعزيز القدرات، التشبيك مع الهيئات التمويلية الدولية بهدف خلق نظم قرض سهل ومبسط، توجيه وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات البينية الخاصة والعمومية.
- توصيات تتعلق بتعزيز أطر وأدوات المساءلة في القطاع الخاص من قبيل (- فرض احترام القانون وتوطين المهن وإعطاء الأولوية للمواطنين الموريتانيين، الرفع من المستوى التعليمي للفرد الموريتاني وتحسين مستوى التكفل الصحي والاجتماعي ما يمكنه من الحصول على الكفاءات الضرورية للاندماج في سوق العمل، التقيد الصارم بالاتفاقيات الحقوقية الوطنية والدولية واحترام المساطر، خلق ثقافة مساءلاتية على الأقل على مستوى قطاع الصيد الخصوصي). ويبقى من المهم تطوير بنى تحتية واكتساب المهارات ما يضمن تنوعاً في السوق وحماية اجتماعية أكثر شمولية وأوسع تغطية ممكنة بذلك من الاستجابة بصفة مرضية للحاجات الاجتماعية الأساسية وضمان عدالة ومساواة أفضل أمام الفرص الاقتصادية والتجارية وشفافية أكبر.

القطاع الخاص قطاع يبحث عن الربح ولكن بصفة مؤسسة وعادلة تحترم البيئة والمناخ وتسهم في الحد من الفقر والهشاشة وتأخذ في الحسبان بعد النوع والمساواة الاقتصادية والمساواة بين الجهات وعدم التركيز على مناطق دون أخرى سبيلاً للمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن أهم خلاصات هذه الدراسة تبين ما يلي: (أ)– وجود جهود حكومية كبيرة وهامة ولكنها غير كافية لتذليل كل المعوقات والتحديات التي تواجه ترقية الاستثمار الخاص. (ب)- عدم مراعاة الضوابط البيئية والحقوقية في استغلال مختلف الثروات المتنوعة (السمك، الثروة الحيوانية، الحديد، النحاس، الذهب، الغاز، الأراضي الزراعة) (ج) –توصيات ضرورية لا غنى عنها: (-) خلق إطار تنظيمي مناسب (ربما هو قيد الإعداد) لبلورة سياسات استثمارية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق بدل التأرجح بين مندوبية وكتابة دولة وإدارة عامة لترقية القطاع الخاص. (-) مراجعة وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الناظمة للاستثمار وجعلها أكثر ملاءمة مع التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية. وبالفعل فقد تم القيام ببعضها خاصة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (-) وضع ترتيبات قانونية وتنظيمية أكثر صرامة وفعالية لمساءلة الشركات وضمان احترامها للمدونات السلوكية السارية المفعول في البلد (-) دعم القطاع الخاص المحلي الناشئ من خلال منح التسهيلات الضريبية واستجلاب وتشجيع استثمارات أجنبية تستهدف الصيد والزراعة والتنمية الحيوانية بدل التركيز على التعدين والصناعات الاستخراجية، ما سيسهم بصفة فاعلة في عملية التنمية (-) التحسيس بأهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل (-) الحاجة الماسة إلى مواكبة وتأطير القطاع الخاص بصفة عاجلة وفورية.

توصيات عامة:

- تفعيل الاستثمارات الأجنبية وإعادة تسويق الفرص الاستثمارية في القطاعات التي قد تساهم في تنويع النسيج الاقتصادي الوطني من خلال مضاعفة الاستثمار في البنى التحتية (الشراكة قطاع عام – قطاع خاص) وقطاع الصيد البحري وقطاع التنمية الحيوانية.
- العمل على تعزيز الاستثمارات العربية من خلال المشاركة القوية في الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة والعمل على سن قوانين وتشريعات تفضيلية في المجال الضريبي والجمركي.
- تسهيل الولوج للتمويلات المصرفية من خلال خفض معدلات الفائدة والقرض الميسّر المشروط بالنتائج.
- تعزيز ومضاعفة الجهود في مجال التكوين المهني والفني.
- تصحيح المسار الحقوقي للعمال وتأمينهم الصحي والمجتمعي (حق التقاعد، التأمين الصحي، عقود العمل، الراتب المجزي، احترام الطاقة العملية للعمال خاصة النساء والفئات الهشة وعمال القطاع الخاص الخطر مثل عمال البحر والتعدين والنظافة وغيرهما).

- ان التقييم الأولى للوضعية العامة للقطاع الخاص الموريتاني يظهر قدراً كبيراً من عدم المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص، وقدراً من الاختلالات بخصوص ضعف الأجور وغياب الضمان الاجتماعي والتهرب الضريبي لبعض الفاعلين الخاصين.

يضاف إلى ذلك أهم التوصيات المقدمة خلال نقاش التقرير من طرف مختلف المشاركين من خبراء ورؤساء منظمات مجتمع مدني:

- ابتعاد السياسة عن الاقتصاد أي الفصل بين السلطة السياسية والمال، أملاً في الوصول إلى منافسة حقيقية بين مختلف الفاعلين لخلق إطار مناسب دون إقصاء ولا تمييز. ذلك أن الدولة يجب أن تكون حكماً وليس طرفاً تُغني وتُفقر من تشاء. حيث تتم الاستفادة حسب المتوقع في الحزب الحاكم والولاء المطلق للنظام، أملاً في الحصول على العديد من الامتيازات التي تضر بقواعد السوق والشفافية.
- إعادة توجيه النظام المصرفي لخدمة التنمية، ذلك أن معظم المصارف المحلية هي مصارف مملوكة من طرف مجموعات، حيث تستأثر بالعمليات المصرفية لصالح مكونات المجموعة من شركات (القروض، العملة الصعبة). فهي لا ترقى لأن تكون مصارف بالمعنى التنموي الحقيقي للكلمة. فالمصارف التى تهدف إلى التنمية وإقراض القطاع الخاص لا تزال غائبة عن المشهد التنموي الموريتاني.
- الاقتصاد الاجتماعى التعاضدي التضامني solidaire: أظهرت جائحة كورونا أن الحاجة ماسة لنموذج تنموي بديل يتناسب مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لموريتانيا، حيث من المناسب تبني ما يعرف بالاقتصادي الاجتماعى التعاضدي الشمولي الذي اثبت جدواه أكثر من غيره من النماذج الاقتصادية خاصة أن التركيبة المجتمعية أكثر تقبلاً وانسجاماً مع هذا النوع الذي يتميز بعدالة وانفتاح أكبر.
- توجيه القطاع الخاص للتدخل والاستثمار في الداخل، وهنا ننوه بالمبادرات المتتالية لترقية قطاعات حيوية مثل الصيد والتنمية الحيوانية والتي واكبتها السلطات العمومية وعلى أعلى المستويات ممثلة برئيس الجمهورية، كما أن هناك تغيراً محورياً غير مسبوق في تدخلات القطاع الخاص الذي أعلن عبر العديد من ممثليه استعداده للاستثمار في قطاع التنمية الحيوانية خلال معرض تنبدغة الأخير يوم 31 مارس المنصرم. في الشرق الموريتاني، حيث تتواجد في موريتانيا ثروة حيوانية تفوق 4 ملايين رأس من مختلف أصناف الحيوانات (الأبقار، الإبل، الأغنام) لا تزال مستغلة بشكل بدائي.
- القطاع الخاص النسوي ويبقى القطاع الاستثماري النسوي أكبر المنسيين. فدور المرأة التنموي مجهول ونتوفر حتى الساعة على معطيات موضوعية تعين البحث والباحثين، إلا أننا نقول إن المرأة واكبت وتواكب مختلف الأنشطة التنموية وتعانى أكثر من غيرها من الفقر والجهل وانعدام الاستثمار خاصة الأنشطة الأولية ما يعطيها الفرصة لتتبوأ مكانة هامة في مختلف الخطط المستقبلية، خاصة أنها تمثل حوالى 52% من الساكنة.
- القطاع الخاص التعليمي والاستثمار في السكن الخصوصي على مستوى المدارس والجامعات ستكون له نتيجة ايجابية على مستوى تمدرس البنات

توصيات خاصة بقطاع الصيد البحري:

- العمل على دمج القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال القيم المضافة واستغلالها
- تشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال التصنيع وتطوير التكوين والتأهيل في المجالات المتعلقة بالصيد والحد من الاستغلال المفرط للمصائد وتعزيز القدرات في مجال الرقابة
- التعاون مع الشركاء الماليين والفنيين
- تعزيز مساهمة القطاع في الأمن الغذائي من خلال تفعيل وتوسيع أنشطة الشركة الموريتانية لتوزيع الأسماك.

المراجع:

1. التنمية -الدولة ودور قطاع الأعمال من أجل التقدم نحو التنمية المستدامة ـ إعداد كندا محمدية بتاريخ 25 مارس 2020.
2. الاستثمار في موريتانيا، الفرص، العوائق والسياسات صادر عن وحدة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية –إعداد محمدولد ودادي(صبحي) والفتح ولد الشيخ.
3. استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في موريتانيا 2016-2030 الجزء الأول، وزارة الشؤون الاقتصادية في موريتانيا.
4. استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في موريتانيا 2016-2030 الجزء الثاني.
5. دليل الاستثمار في موريتانيا 2014، إعداد وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية بمساعدة مشروع دعم التجارة والقطاع الخاص الممول من طرف الاتحاد الأوروبي.
6. Stratégie de Développement du Secteur Privé en Mauritanie، étude Bureau SMD ; Mai 2014
7. Rapport sur la situation Economique en Mauritanie ; améliorer le climat des affaires pour favoriser le secteur privé ; Banque Mondiale. Mai 2019
8. الدليل التشغيلي للشراكة بين القطاع العام والخاص في موريتانيا.
9. Rapport Promotion des investissements en Mauritanie Groupement de Cabinets d'études ASIAFCO 2019
10. Investissement directs étrangers et développements industriels méditerranéen ، Bertand Bellon et Ridha Gouia ; 1998
11. مدونة الاستثمار 2012
12. قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص 2017
13. قانون المنطقة الاقتصادية الحرة بنواذيبو
14. الثروات الطبيعية في موريتانيا ـ دراسة للبنك الدولي 2014
15. La croissance inclusive en Mauritanie ; 2016 Ministère des affaires économiques
16. محددات النمو الاقتصادي في موريتانيا CMAP 2001.
17. تقارير صندوق النقد الدولي 2017 و2018.
18. النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
19. تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في موريتانيا 2018.
20. الأمم المتحدة، اللجنة الإفريقية –موجز قطري –موريتانيا 2016.
21. مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بحماية وترقية حقوق الإنسان في موريتانيا.
22. مدونة الشغل 2014.
23. مدونة البيئة 2005.
24. التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2018.
25. خريطة منظمات المجتمع المدني 2016.
26. وثيقة البنك الدولي بعنوان تحويل التحديات إلى فرص من أجل القضاء الفقر وتعزيز الرفاه المشترك.
27. وثيقة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للنمو المستارع والرفاه المشترك 2018، تقرير التنفيذ العام 2018.
28. Rapport sur le cadre d'investissement durable des pèches en Mauritanie2015-2020.
29. تسيير الموارد البحرية وإدارة التنوع البيولوجي، خدمة للتنمية المستدامة، فريق عمل المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات، مايو 2019.
30. المؤتمر الإقليمي حول الأمن الغذائي وتوليد الدخل من خلال حفظ الفاقد المهدر في مصايد الأسماك نواكشوط، ديسمبر 2013.
31. الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول لقطاع الصيد البحري 2015-2019.

الملحقات

الجدول 1: التراخيص المعلنة للمؤسسات في الفترة بين 2014 - 2017

السنة	عدد المستثمرين المحليين	الاستثمار المعلنة بملايين الأوقية	العمالة المتوقعة	نظام الشركات الصغيرة والمتوسطة	نظام اتفاقية المؤسسات
2014	1	200	50	0	1
2015	15	882 .2	257	15	0
2016	10	غير متوفر	غيرمتوفر	7	3
2017	11	غير متوفر	غير متوفر	9	1
المجموع	37			31	5

المصدر: تقرير ترويج الاستثمار في مجموعة الشركات الاستشارية الموريتانية ASIAFCO 2019

الجدول 2: خلاصة الجدول حسب السنوات واعتماداً على جنسية المستثمر الموريتانية المعلنة

السنة	عدد المستثمرين المحليين	الاستثمار المعلنة بملايين الأوقية	العمالة المتوقعة	نظام الشركات الصغيرة والمتوسطة	نظام اتفاقية المؤسسات
2014	1	200	50	1	
2015	15	2882	257	0	
2016	10	غير متوفر	غير متوفر	3	
2017	11	غير متوفر	غير متوفر	1	1
	37			5	1

المصدر: تقرير ترويج الاستثمار في مجموعة الشركات الاستشارية الموريتانية ASIAFCO 2019

الجدول 3: تمركز الاستثمارات حسب القطاعات

القطاع / المنتوج	العدد
البسكويت، العجائن الغذائية والمواد الغذائية	8
دقيق وزيت الأسماك وأعلاف الحيوانات	6
تحويل أولي للمنتجات السمكية	5
المواد الكيماوية (البلاستيك والصباغة)	5
التغليف	3
الفندقة	3
ورشات السفن	2
المشتقات الحيوانية	2
المشتقات الزراعية	1
الألبان	1
الإسمنت	1
المجموع	37

المصدر: تقرير ترويج الاستثمار في مجموعة الشركات الاستشارية الموريتانية ASIAFCO 2019

الجدول 4: جدول الاستثمارات الخارجية المباشرة (بملايين الدولارات)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمارات الخارجية المباشرة	139	339	-38	131	589	1389	1126	501□9	501	271	330

الجدول 5: جدول مخزون الاستثمارات الخارجية المباشرة (بملايين الدولارات)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1905	2008	2142	2155	2407	4155	5499	5968	6470	6750	7079

الجدول 6: بيانات حول الصيد في موريتانيا

المعطيات والمؤشرات الأساسية	
مجموع الكميات المصطادة	589000 طن سنة 2018
الأسطول الصناعي والتقليدي	4000 سفينة سنة 2018
مساهمة الصيد في الناتج الداخلي الخام للبلد	بحدود 16,8+
مستوى الإنزال	700,000 طن
الإيرادات السنوية للخزينة العامة	مليار دولار
الكميات المصطادة في المنطقة الاقتصادية الحصرية	800000 طن
مدخول العملة الصعبة	370 مليون دولار أمريكى
استثمارات القطاع الخاص في هذا القطاع	13,5 مليار سنة 2018
عدد الموانئ	5
قيمة الصادرات السنوية	380 مليون دولار سنة 2014.
عدد المصانع التحويلية	80 مصنعا تحويليا
سعة تخزين المنتجات السمكية	20,000 - 70,000 طن سنة 2018
عدد المصانع المرخصة،	68 إلى سنة 2013
نمو قطاع الصيد	20 % سنة 2019
اساطيل السفن الوطنية	1300
البنية التحتية	

الجدول 7: جدول توزيع الاستثمارات الأجنبية من سنة 2011 إلى 2017

توزيع الاستثمارات المباشرة: الأجنبية بملايين الدولارات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع الصيد		4،10	11،00	6،36	3،45	0،00	19،60

الرسم التالي يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا بين سنتى 2017 و2018

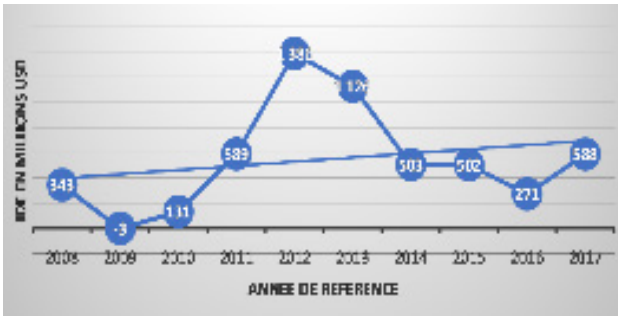

الجدول 8: جدول مبيعات الصيد البحري (بملايين الدولارات)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مبيعات الصيد البحري	408	479	329،7	377،5	388،9	421	580

رسم بياني لمبيعات الصيد البحري (بملايين الدولارات)

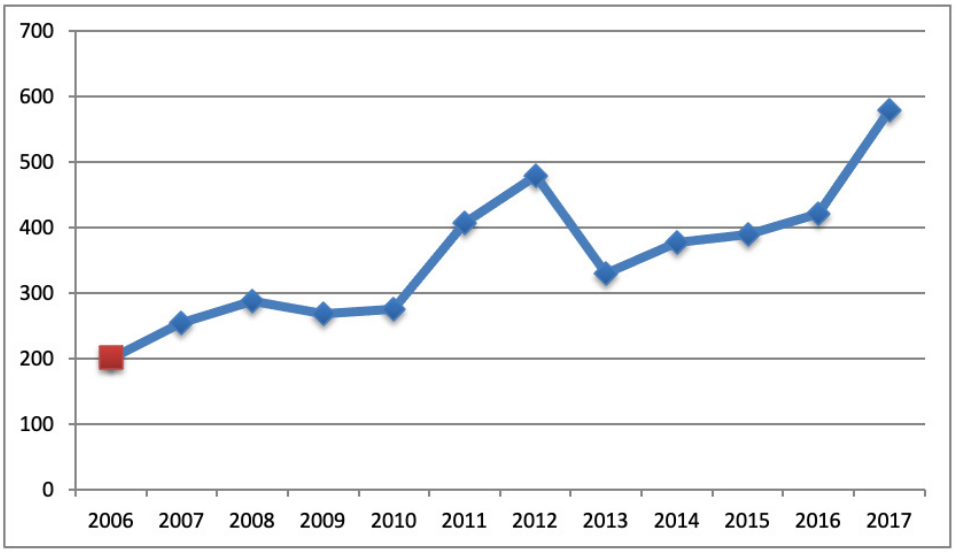

المصادر والهوامش

1 مقابلة مع السيد ماء العنين خالد مستشار رئيس اتحاد ارباب العمل الموريتانيين بتاريخ 15 مارس 2021
2 الكورى عبد المولى الأمين العام للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين
3 -1-2019 Rapport sur la situation e économique et Climat des Affaires en Mauritanie , Banque Mondiale
-2دليل الاستثمار في موريتانيا 2014 –إعداد وزارة الاقتصاد بمساعدة من مشروع دعم القطاع الخاص الممول من طرف الاتحاد الأوروبي -
4 دليل الاستثمار في موريتانيا 2014 ، إعداد وزارة الشؤون الاقتصادية و ووالتنمية بمساعدة مشروع دعم القطاع الخاص تمويل الاتحاد الأوروبي
5 دليل الاستثمار في موريتانيا 2014 ، إعداد وزارة الشؤون الاقتصادية و ووالتنمية بمساعدة مشروع دعم القطاع الخاص، تمويل الاتحاد الأوروبي
(1)-وثقة البنك الدولي –موريتانيا –تحويل التحديات إلى فرص من أجل القضاء على الفقر و ووتعزيز الرفاه المشترك مايو 2017
6 -تقرير اللجنة البرلمانية حول ملفات الفساد في موريتانيا 2020
7 مقابلة مع العميد محمد عبد لله بليل، رئيس المرصد الموريتاني لمحاربة الرشوة بتاريخ 27 أكتوبر 2020
8 Elaboration d'une étude sur les investissements Directs Etrangers (IDE) en Mauritanie publiée Octobre 2019- Groupement ECO CONSEILS-AFA
CORStratégie de Développement du Secteur Privé en Mauritanie, étude Bureau SMD ; Mai 2014
9 التقرير السنوى لصندوق الإيداع والتنمية لسنة 2017
10 2019 Rapport Promotion des investissements en Mauritanie Groupement de Cabinets d'études ASIAFCO
11 - تقرير فريق العمل، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد ص:18
12 تقرير فريق العمل، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد ص:18
13 2019 Programme de promotion des investissements en Mauritanie –rapport
14 تقرير تنفيذ انشطة استيراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لسنة 2019 اللجنة القطاعية ص 18
15 تقيرير تنفيذ الإستراتيجية ص 60
16 2019 Programme de promotion des investissements en Mauritanie –rapport
17 http://donnees. banquemondiale. org/indicateur/BX. KLT. DINV. CD. WD?locations=MA-MR
18 (آلية تحقيق ومسائلة تهدف إلى إقامة شفافية ومشاركة في قطاع الصيد، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، مع مراعاة خصوصية هذا القطاع الذي لا يمكن أن يتم استغلاله إلا في إطار احترام مبدأ استدامة الثروات. وقد وفرت موريتانيا للعالم هذه الآلية، مع إطلاقها سنة 2015، مبادرة الشفافية في مجال الصيد (FiTI). حيث قدمت موريتانيا التمويل لكل المرحلة التصورية لهذه المبادرة، التي انطلقت من مؤتمر بالي (إندونيسيا) في نهاية أبريل 2017 والتي شهدت الاعتماد النهائي لمعايير اعتبرت موريتانيا، في هذا الصدد، صاحبة الفضل في إنشاء وتمويل هذه المبادرة، وأصبحت بموجب ذلك صاحبة الريادة. وهي اليوم الدولة الوحيدة التي تجاوزت جميع مراحل تنفيذ FiTI لتصبح «دولة مرشحة»، وذلك بفضل دعم شركائنا الاقتصاديين والماليين وفي مقدمتهم على وجه الخصوص البنك الدولي).
19 تقرير نتائج فريق العمل التابع للمعهد الموريتاني للصيد IMOP (ديسمبر 2014)
20 أعدها المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات سنة 2002
21 حسب وزير الصيد خلال حديثه مقيّماً المخزونات البحرية وتسيير المصائد ودراسة بيئتها في المنطقة الاقتصادية الخاصة الموريتانية في مدينة نواذيبو سنة 2019
22 2019 Programme de promotion des investissements en Mauritanie –rapport
23 برنامج ترقية الإستثمارات في موريتانيا – تقرير مرحلى
24 ttps://donnees. banquemondiale. org/indicateur/BX. KLT. DINV. CD. WD?locations=MA-MR